

تفاصيل 11.66 مليون في ميزانية «المخازن» من هيئة الصناعة أرباح غير مكررة ضمن أرباح الربع الثاني تم تحصيلها في 4 يونيو أرباح فترة الأشهر الثلاثة 6.906 ملايين والاستثنائية 11.660 مليون دينار



مخازن
MAKHAZEN

6.906 مليون بعد استبعاد الأرباح غير المكررة الناتجة
عن حكم هيئة الصناعة البالغة 11.660 والتي رفعت
أرباح الربع الثاني إلى 18.566 مليون دينار.

العدل وتم تحصيله من الشركة الأم وظهر في بيانات
الربع الثاني.
ما يعني أن أرباح «المخازن» التشغيلية للربع الثاني

تضمنت أرباح الربع الثاني 2026 لشركة «المخازن»
11.660 مليون دينار أرباحاً غير مكررة عبارة عن
تحصيل حكم قضائي نهائي صدر لصالح «المخازن»
حيث حصلت بموجبه على 11.660 مليون من الهيئة
العامة للصناعة. ر

يتعلق الحكم بأرض المرحلة الخامسة بمنطقة
جنوب أمغرة بمساحة 427.164 ألف متر وكان حكم
الاستئناف ألزم هيئة الصناعة بدفع 11.793 مليون
لصالح المخازن وإخلاء الشركة للموقع ، فيما صدر
حكم نهائي من محكمة التمييز لاحقاً في 23 إبريل
2026 أمرت فيه بمبلغ نهائي 11.660 مليون دينار
وفي 4 يونيو 2026 أودعت الهيئة العامة للصناعة
المبلغ لصالح الشركة لدى إدارة التنفيذ التابعة لوزارة

الكويتية للاستثمار : الإيرادات تراجعت -23% وصافي الربح -45% إلتزامات الشركة زادت 12% إلى 160 مليون دينار حقوق الملكية تراجعت 3% بنهاية النصف الأول 2026



الشركة الكويتية للاستثمار
Kuwait Investment Company

مليون دينار بنمو +12% كما انخفضت حقوق
الملكية بنسبة 3%- كما في نهاية النصف
الأول حيث بلغت 175 مليون دينار نتيجة سداد
توزيعات أرباح بنحو 9.9 مليون دينار.



فواز الأحمد

كشفت الشركة الكويتية للاستثمار أن
الإيرادات المجمعة تراجعت بنسبة -23%
نظراً للظروف والوضع الإقليمي ، فيما
زادت المصروفات بنحو نصف مليون دينار
إضافية بسبب مصروفات التمويل الخاصة
بالمجموعة.

فيما أوضحت الشركة أن صافي الربح بلغ
7 ملايين بتراجع -45% لفترة النصف الأول
2026 ، لكن الأصول نمت 4% وبلغت 335
مليون دينار .

وبينت الشركة أن الإلتزامات بلغت 160

«سقط سهوا»... تصحيح الأخطاء في البيانات المالية

مسلسل مستمر

5 إقصاحات تصحيحية في ختام فترة النصف الأول

«التنظيف»:

تم إدراج الأرباح المتراكمة بدلاً من الخسائر المتراكمة

البيان الخاطئ في الإعلان السابق *

إدراج الأرباح المتراكمة بدلاً من الخسائر المتراكمة، وتعديل نسبة التخيز، مع عدم استكمال تجنيد نموذج البيانات المالية بالكامل.

تصحيح الخطأ *

تم إدراج الخسائر المتراكمة بدلاً من الأرباح المتراكمة، وتم تعديل نسبة التخيز، مع استكمال تجنيد نموذج البيانات المالية بالكامل.

بيان أسباب الخطأ *

سقط سهواً

«الصفاء للاستثمار» خطأ مطبعي في ربحية السهم

نموذج الإعلان التصحيحي

عنوان الإعلان *

افصاح تصحيحي بشأن نتائج اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 13/08/2026

تاريخ الإعلان السابق *

13-08-2026

البيان الخاطئ في الإعلان السابق *

ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة: (في النظام الآلي XBRL): 0.002

تصحيح الخطأ *

0.02

بيان أسباب الخطأ *

خطأ مطبعي

الصور «خطأ مطبعي» في انتخاب عضو مجلس إدارة مكمل

البيان الخاطئ في الإعلان السابق *

فتح باب الترشح لمضوية مجلس إدارة شركة الصور لتسويق الوقود للفترة (2026-2029).

تصحيح الخطأ *

فتح باب الترشح لمضوية مجلس إدارة شركة الصور لتسويق الوقود لإستكمال الدورة الحالية وذلك وفقاً للمادة 192 والتي تنص على "إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يقرروا بمضوية مجلس الإدارة، وإذا قام مانع خلفه من يليه ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط. أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية فإنه يتم على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية لتجتمع في موعد شهرين من تاريخ شغل آخر مركز وتتخذ من يملأ المراكز الشاغرة".

بيان أسباب الخطأ *

خطأ مطبعي

«ميدان» لم يتم ذكر رأي مراقب الحسابات في نظام «XBRL»

نموذج الإعلان التصحيحي

عنوان الإعلان *

افصاح تصحيحي عن نتائج البيانات المالية المرحلية عن الفترة المنتهية في 30.06.2026

تاريخ الإعلان السابق *

13-08-2026

البيان الخاطئ في الإعلان السابق *

لم يتم ذكر رأي مراقب الحسابات في نظام XBRL

تصحيح الخطأ *

تم إضافة رأي مراقب الحسابات في نظام XBRL

بيان أسباب الخطأ *

بناءً على توجيهات النورصة، تم إضافة رأي مراقب الحسابات في نظام XBRL

«مبرد» إختلاف بين نموذج

الإفصاح الورقي ونموذج XBRL

نموذج الإعلان التصحيحي

عنوان الإعلان *

إعلان تصحيحي - اجتماع مجلس إدارة شركة مبرد الفايضة ش.م.ك. عامة لاعتماد البيانات المالية المرحلية عن فترة الربع الثاني المنتهية في 30 يوليو 2026 م

تاريخ الإعلان السابق *

06-08-2026

البيان الخاطئ في الإعلان السابق *

وجود إختلاف بين نموذج البيانات المالية (XBRL) والنموذج الورقي.

تصحيح الخطأ *

نموذج نتائج البيانات المالية (XBRL) مطابق للنموذج الورقي.

بيان أسباب الخطأ *

سقط سهواً

البورصة تطوي صفحة إفصاحات النصف الأول

مكاسب بقيمة 14.7
مليون دينار والقيمة
السوقية 53.2 مليار

تسعير جديد وجولات
على الأسهم وفق
النتائج والأرقام



القطاع الخاص، وتنتقل بعدها لمناطق أخرى تنافسية على العقود والمشروعات المزمع طرحها مستقبلاً في مجالات عديدة.

أمس افتتحت بورصة الكويت جلسة بداية الأسبوع والتي كانت تشكل المهلة الأخيرة في الإفصاحات، وجاء السوق بأداء متباين أغلق في نهاية الجلسة على تماسك، حيث حقق مكاسب بواقع 14.7 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية 53.212 مليون دينار.

ارتفعت أسعار 41 شركة، وتراجعت 68 شركة ما بين عمليات جني أرباح أو تنقلات بين الأسهم، فيما بلغت قيمة التداول 86.091 مليون دينار بزيادة 21%، وارتفعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 25%، وتراجعت الصفقات 9.1%.

تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.03%، بينما ارتفع «العام» بنحو 0.03%، وصعد «الرئيسي 50» بـ0.84%، وزاد «الرئيسي» بـ0.35% عن مستوى الخميس الماضي. وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ9.15%، بينما تراجعت 5 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ1.50%.

على المدى البعيد.

أرقام السوق تعتبر متميزة، والقاعدة الأكبر والأعم أثبتت كفاءة، بينما الشركات الخاسرة كانت خارج الرهان ولم يكن متوقعاً منها أكثر مما حققت.

لكن الرسالة الأهم في تلك المرحلة ومن واقع البيانات هي أن الشركات التي حققت نتائج إيجابية تعتبر قدمت أوراق اعتماد الثقة للمستثمرين، وهو التزام ومسؤولية أكبر بأن تحافظ على تلك الوتيرة من الأداء، خصوصاً وأن السوق حتماً سيشهد تحولات وسيوجه سيولة لتلك الأسهم.

فيما الشركات الخاسرة التي لا تتحمل مسؤوليات تجاه مساهميها أو المستثمرين فمن يقترب منها يتحمل مسؤولية قراره سواء بخسارة الاستثمار أو الشطب أو التوقف، حيث أن تجارب السنوات الماضية يجب أن تكون دروس وعبر.

السوق حالياً يشهد عمليات تنقية مستمرة، والوعي يرتفع ويزداد، وهناك تنافس بين الشركات في تنمية الأعمال وتحسين المراكز المالية، وتحركات من شركات مغمورة كانت راكدة تسعى لأن يكون لها دور في ورشة العمل والمرحلة المقبلة حتى لو كانت البدايات بعقود مع

طوت بورصة الكويت صفحة إفصاحات النصف الأول والتي جاءت أفضل من المتوقع بكثير، حيث جاءت قائمة الشركات الخاسرة مقبولة قياساً للظروف والأحداث والتداعيات، بنسبة لا تزيد عن 17.9%، فيما 10 شركات تقريباً أوصت بتوزيعات أرباح عن النصف الأول، 9 شركات نقداً وشركة واحدة منحة.

فيما حققت 106 شركة أرباح جيدة متباعدة بين تراجع ونمو، لكن في المحصلة استطاعت الشركات توليد أرباح وتحقيق نتائج إيجابية تحت ضغط وإرباكات حرب، وهي أحداث استثنائية وغير اعتيادية، فيحسب لكل شركة حققت أرباح كفاءة في الإدارة، وخصوصاً إدارة الأزمات، ولا يمكن إغفال جودة الإدارة أساساً قبل إدارة الأزمات، في انتقاء فرص استثمارية تشغيلية تتسم بالدفاعية والتحمل وكذلك مدرة للأرباح.

أيضاً كان لدى الكثير من الشركات أصول جيدة، بل وعالية الجودة، تمكنت من التخرج منها بربح وفير لم يتأثر بظروف الأزمة، وهو ما يعكس جودة تلك الأصول، لكن يبقى أمام تلك الشركات تحدي بإعادة استثمار تلك السيولة وتوظيفها في بناء استثمارات جيدة مستقبلية

هيئة أسواق المال تحت إشراف وزير الدولة للشؤون الاقتصادية



صدر مرسوم أميري برقم 130 لعام 2026 بنقل الإشراف على هيئة أسواق المال إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار. وكانت الهيئة تحت إشراف وزير التجارة والصناعة منذ إطلاقها وفقاً للقانون 7 لعام 2010.

معلومات جوهريّة !

- 1- شركة قدمت نموذج تصحيحي بعد نحو 11 يوم من الإفصاح الخطأ!!
- 2- شركة تقدم مؤتمر المحللين بتكرار أرقام البيانات المالية في النموذج دون تقديم أي إيضاحات، كما لا توجد أي نقاشات أو استفسارات، فهل هناك تنسيق؟! علماً أن الهدف هو تقديم المزيد من الإيضاحات تعزيزاً للشفافية.

إفصاحات البورصة

أرباح الشركات المدرجة 1.36 مليار دينار بنمو 7.9 %

بقيمة 1.64 مليار دينار، و 30 شركة سجلت أرباحاً دون المليون دينار إجمالي يبلغ 11.49 مليون دينار.

ولفتت الإحصائية إلى تسجيل 10 شركة فقط مدرجة بالسوق أرباحاً في أول سنة أشهر من عام 2026 بقيمة 1.17 مليار دينار، بما يمثل 86.20% من صافي أرباح الـ 131 شركة المتوافقة في السنة المالية.

وضمت قائمة العشر الأكبر 7 بنوك، وجاء في الصدارة بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأرباح نصفية تقدر بـ 363.05 مليون دينار، ويليه بنك الكويت الوطني بـ 324.78 مليون دينار، ثم شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بـ 220.19 مليون دينار.

25 شركة خاسرة

واستناداً إلى الإحصائية فقد حد من الأرباح الصافية لشركات بورصة الكويت المعلنة والمتوافقة في سنتها المالية، تكبد 25 شركة خسائر بقيمة إجمالية تُقدر بـ 288.48 مليون دينار. مُنيت 11 شركة بخسائر مليونية في مقدمتها «مخازن» بـ 206.79 مليون دينار، وتليها شركة الوطنية العقارية بـ 42.17 مليون دينار، ثم شركة التقدم التكنولوجي بـ 10.04 مليون دينار، فيما تكبدت 14 شركة أخرى خسائر دون المليون دينار.

الأعلى ربحية

واصل قطاع البنوك تسجيل أكبر الأرباح في بورصة الكويت خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 922.21 مليون دينار تمثل 67.89% من إجمالي أرباح شركات السوق المتوافقة في سنتها المالية، وحل ثانياً الاتصالات بقيمة 261.33 مليون دينار وحصة 19.24% من الإجمالي، وثالثاً الخدمات المالية بـ 11.21% من إجمالي أرباح شركات السوق بما يقدر بـ 152.33 مليون دينار.

وحل رابعاً قطاع التأمين بأرباح صافية قيمتها 52.85 مليون دينار تمثل 3.89%، ويتبعه الخدمات الاستهلاكية بـ 44.89 مليون دينار، ويليه العقار بـ 42.01 مليون دينار، والطاقة بواقع 17.34 مليون دينار، ويتبعهم قطاعات السلع الاستهلاكية والمنافع والمواد الأساسية بقيمة 10.10 مليون دينار و 6.68 مليون دينار و 3.28 مليون دينار على الترتيب.

106 شركة حققت أرباح

وبالانتقال إلى توزيع تلك النتائج على الشركات، فقد سجلت 106 شركة مدرجة أرباحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.65 مليار ريال. وتوزعت تلك الشركات بين 76 شركة حققت أرباحاً مليونية

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة ببورصة الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 7.94% على أساس سنوي، بزيادة تقدر بـ 97.85 مليون دينار، وذلك بدعم تسجيل 10 قطاعات أرباح نصفية، ونمو أرباح 6 من بينها، رغم تصاعد للتوترات الجيوسياسية في المنطقة على خلفية الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية.

سجلت الشركات المدرجة والمتوافقة في عامها المالي – ينتهي في 31 ديسمبر – أرباحاً بـ 1.36 مليار دينار خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنة بـ 1.26 مليار دينار في النصف الأول من عام 2025.

توزعت أسهم الـ 131 شركة التي تشملها الإحصائية على 13 قطاعاً، بواقع 9 بنوك، و 42 شركة خدمات مالية، و 8 شركات تأمين، و 26 شركة عقار، و 19 شركة بقطاع الصناعية، و 11 شركة بقطاع الخدمات الاستهلاكية، و 5 شركات في قطاع الطاقة.

وضمت الإحصائية أيضاً 4 شركات في قطاع الاتصالات، وشركتين لكل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، وشركة بكل من قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.



«بيت الطاقة» 1.06 مليون خسارة النصف الأول

ارتفعت خسائر شركة بيت الطاقة القابضة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 279% سنوياً. بلغت خسائر الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 نحو 737.79 ألف دينار، مقابل 194.73 ألف دينار خسائر الربع الثاني من العام المنصرم. وعلى الجانب الآخر، تحولت «بيت الطاقة» للخسائر خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1.06 مليون دينار، مقارنة بـ 152.67 ألف دينار أرباح في الفترة ذاتها من عام 2025.

«العوائد الوطنية» تخفض حصتها في «تنظيف» لـ 15.78 %

انخفضت مساهمة شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات في شركة الوطنية للتنظيف؛ وذلك بحسب نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد في بورصة الكويت الأحد. كشف البيان أن ملكية «العوائد» في «تنظيف» تراجمت من 16.4560% أو 41.09 مليون سهم، إلى 15.7760% بما يقارب 39.40 مليون سهم. ولفت البيان إلى أن «العوائد» باعت نحو 0.5% أو أكثر من أسهم «تنظيف»، علماً بأنه تم الإفصاح عن الخروج من الاستثمار في تاريخ 15 نوفمبر 2023.

إفصاحات البورصة

خسائر «ديجتس» تقفز 700.1 % الربع الثاني

كشفت القوائم المالية قفزة خسائر شركة مجموعة ديجتس ديجيتال انفراستركششر لمراكز المعلومات و الاتصالات في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 700.09% على أساس سنوي. بلغت خسائر الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 نحو 740.23 ألف دينار، مقابل 92.52 ألف دينار خسائر الربع الثاني من العام الماضي. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت خسائر النصف الأول من العام الحالي 299.83% سنوياً عند 1.2 مليون دينار، مقارنة بـ300.36 ألف دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2025. وأوضحت الشركة أنه نظراً لاستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما قد ينتج عنها من تأثيرات على سلاسل الإمداد والنقل والشحن والتأمين وتكاليف الطاقة، تواصل الشركة متابعة التطورات الإقليمية وانعكاساتها المحتملة على أنشطتها وعملياتها التشغيلية. وتابعت أنه حتى تاريخ إعداد البيانات المالية، لم تلاحظ الشركة أي تأثيرات جوهرية أو اضطرابات كبيرة على عملياتها الأساسية، ومع ذلك، فإن استمرار أو تصاعد هذه الظروف قد يؤدي إلى زيادة بعض تكاليف التشغيل والتأثير على بعض جوانب النشاط. وكشفت «ديجتس» أنه في إطار استراتيجية الشركة لتعزيز مرونتها واستدامة نموها، تواصل الإدارة الاستثمار والتوسع في مجالات متعددة، بما في ذلك مراكز البيانات والحلول الرقمية والبنية التحتية للاتصالات، إلى جانب تنوع نطاق أعمالها جغرافياً، بما يسهم في دعم مصادر الإيرادات وتقليل مخاطر التركيز وتعزيز قدرة الشركة على مواجهة المتغيرات الإقليمية والاقتصادية. وستواصل الإدارة مراقبة التطورات بصورة دورية، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من أي آثار محتملة، وتعزيز خطط إدارة المخاطر التشغيلية والمالية، مع الاستمرار في تنفيذ استراتيجيتها الاستثمارية والتوسعية وفقاً لظروف السوق والفرص المتاحة.

القرطاس يرفع ملكيته في «الصفاء» إلى 10.72 %

أظهر نموذج إفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد في شركة الصفاء للاستثمار رفع المساهم نزار القرطاس ملكيته في الشركة. وحسب الإفصاح، ارتفعت حصة نزار القرطاس في «الصفاء» إلى 10.72% بعد زيادة عدد الأسهم المملوكة إلى 35.77 مليون سهم، مقارنة مع 10.15% تعادل 33.86 مليون سهم قبل التغيير.

6.7 مليون دينار أرباح «آبار» خلال الربع الأول

ارتفعت أرباح شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة خلال الربع الأول المنتهي بـ30 يونيو 2026 بنسبة 630.90% على أساس سنوي. سجلت الشركة ربحاً خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 6.73 مليون دينار، مقابل 921.24 ألف دينار ربح الربع الأول المناظر من 2025. وحققت «آبار» أرباحاً في العام المنتهي بختام مارس آذار الماضي بقيمة 3.78 مليون دينار، بنمو 4.13% عن أرباح العام المناظر السابق له البالغة 3.63 مليون دينار.



«الأنظمة» تراجع الخسائر الفصلية 23.1 %

أعلنت شركة الأنظمة الآلية تراجع خسائرها في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 23.11% سنوياً؛ وتوقيع عقد. بلغت خسائر «الأنظمة» بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق 142.58 ألف دينار، مقابل 185.42 ألف دينار خسائر الربع الثاني من 2025. وانخفضت خسائر الشركة في النصف الأول من العام الحالي بنحو 22.59% عند 257.01 ألف دينار، مقارنة بـ332.03 ألف دينار خسائر الستة أشهر الأولى من العام السابق. وفي بيان منفصل، أعلنت شركة الأنظمة الآلية توقيع عقد لتوريد نظام تخطيط موارد شركة الخطوط الجوية الكويتية بقيمة إجمالية تبلغ 5.84 مليون دينار كويتي، وفق الصيغة النهائية والشروط والأحكام التعاقدية المتفق عليها بين الطرفين ولمدة تمتد حتى 4 يناير 2029.. وتوقعت «الأنظمة الآلية» أن ينعكس الأثر المالي للعقد إيجابياً على أرباحها التشغيلية اعتباراً من الربع الثالث من عام 2026 وحتى نهاية الربع الرابع من عام 2028.

أرباح «عقارات الكويت» تتراجع 20 % خلال الربع الثاني

كشفت القوائم المالية تقلص أرباح شركة عقارات الكويت في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 20.02% على أساس سنوي. بلغت أرباح الشركة في الثلاثة أشهر المنتهية بختام يونيو السابق 815.58 ألف دينار، مقابل 1.02 مليون دينار ربح الربع الثاني من عام 2025. وسجلت «عقارات الكويت» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 7.26 مليون دينار، بارتفاع 43.69% عن مستواها البالغ 5.06 مليون دينار بالفترة ذاتها من العام السابق. وعزا البيان التغير في صافي الأرباح إلى الزيادة في الإيرادات من بيع عقارات للمتاجرة، وزيادة إيرادات توزيعات الأرباح. وكانت أرباح «عقارات الكويت» قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 59.79% عند 6.45 مليون دينار، مقابل 4.04 مليون دينار في الفترة المناظرة من العام السابق.

إفصاحات البورصة

«فالمور القابضة» 17.5 مليون دينار أرباح النصف الأول

السابق، بانخفاض سنوي بلغ 27.75%. وذكر البيان أنه رغم ارتفاع الإيرادات التشغيلية في الستة أشهر الأولى من العام الحالي 12.79% سنوياً عند 120.67 مليون دينار، إلا أن صافي الربح قد انخفض بسبب تضمن صافي الربح المقارن أرباح غير متكررة ناتجة عن بيع استثمارات. وكان صافي ربح «فالمور» قد ارتفع خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 0.18% عند 8.34 مليون دينار (27.15 مليون دولار)، مقابل 8.32 مليون دينار (27.10 مليون دولار) بالفترة المماثلة من العام السابق.

تراجع صافي ربح شركة فالمور القابضة للاستثمار خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 42.90% على أساس سنوي سجلت الشركة ربحاً بـ8.79 مليون دينار كويتي (28.54 مليون دولار أمريكي) في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو المنصرم، مقارنة بـ15.39 مليون دينار كويتي (49.99 مليون دولار أمريكي) صافي ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «فالمور» ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 17.15 مليون دينار (55.70 مليون دولار)، مقابل 23.74 مليون دينار (77.09 مليون دولار) في الفترة المناظرة من العام

«تنظيف» 2.05 مليون أرباح النصف الأول

ارتفعت أرباح شركة الوطنية للتنظيف خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 35.88% سنوياً. سجلت الشركة ربحاً بقيمة 676.15 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 497.62 ألف دينار ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «تنظيف» ربحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 2.05 مليون دينار، مقارنة بـ689.57 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من العام السابق، بارتفاع 196.94%.



أرباح «ميدان» ترتفع 36.4% في الربع الأول

ارتفعت أرباح شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان خلال الربع الأول المنتهية بـ30 يونيو 2026 بنسبة 36.43% سنوياً. بلغت أرباحها في الثلاثة أشهر المنتهية بختام يونيو السابق 4.23 مليون دينار، مقابل 3.10 مليون دينار في الربع الأول المناظر من عام 2025. وعزا البيان ارتفاع الأرباح إلى التحكم الفعال في المصروفات التشغيلية والإدارية. وكانت «ميدان» قد حققت أرباحاً في العام الماضي المنتهي بـ31 مارس آذار 2026 بقيمة 9.52 مليون دينار، بزيادة 3% عن مستواها في العام المناظر السابق البالغ 9.27 مليون دينار.

«أرجان» 8.44 مليون خسارة 6 اشهر

في النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ3.37 مليون دينار خسائر الفترة المناظرة من العام المنصرم، بزيادة سنوية تبلغ 150.2%. وكانت خسائر شركة الأرجان العالمية العقارية قد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 48.3% على أساس سنوي؛ لتسجل 2.26 مليون دينار، مقابل 1.53 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

تضاعفت خسائر شركة الأرجان العالمية العقارية بنحو 3.35 مرة خلال الربع الثاني من عام 2026 بزيادة سنوية تقدر بـ234.4%. تكبدت «أرجان» خسائر في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي بقيمة 6.18 مليون دينار، مقارنة بـ1.85 مليون دينار خسائر الربع الثاني من عام 2025. ومُنيت الشركة بخسائر قيمتها 8.44 مليون دينار

صافي ربح «جي إف إتش» يرتفع 12% خلال الربع الثاني

ارتفع صافي ربح بنك جي إف إتش خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 12% سنوياً سجل البنك ربحاً بـ12.73 مليون دينار كويتي (41.09 مليون دولار أمريكي) في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 11.40 مليون دينار كويتي (37.10 مليون دولار أمريكي) في الربع الثاني من عام 2025. وحقق «جي إف إتش» أرباحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 23.61 مليون دينار كويتي (76.20 مليون دولار أمريكي)، بزيادة 14% عن مستواها البالغ 20.66 مليون دينار كويتي (67.24 مليون دولار أمريكي) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

«أعيان للإجارة» 49% تراجع في أرباح النصف الأول

ارتفع صافي ربح شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 64% على أساس سنوي. بلغ صافي ربح الشركة 6.35 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 3.87 مليون دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «أعيان» ربحاً في النصف الأول من عام 2026 بنحو 8.05 مليون دينار، بتراجع 49% قياساً بـ15.76 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق. وكانت أرباح «أعيان للإجارة» قد هبطت خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 86% عند 1.69 مليون دينار، مقارنة بـ11.88 مليون دينار في الربع المماثل من عام 2025.

إفصاحات البورصة

أرباح «معادن» تراجع 86.2 % في الربع الثاني

تراجعت أرباح شركة المعادن والصناعات التحويلية بنسبة 86.23% على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2026.

بلغت أرباح الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق 7.93 ألف دينار، مقابل 57.58 ألف دينار في الربع الثاني من 2025.

وسجلت «معادن» خسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 55.40 ألف دينار، مقابل 198.45 ألف دينار أرباح في الستة أشهر الأولى من العام السابق.

يرجع السبب في النتائج النصفية بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف الإهلاك والتمويل، إذ تم بدء عمليات الشركة التشغيلية بالكامل خلال الفترة الحالية.

خسائر «دلقان» تراجع 83.3 % في الربع الثاني

كشفت القوائم المالية لشركة دلقان العقارية تراجع خسائرها في الربع الثاني من 2026 بنحو 83.31% على أساس سنوي.

بلغت خسائر «دلقان» بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق نحو 15.36 ألف دينار، مقابل 92.07 ألف دينار خسائر الربع الثاني من 2025.

وسجلت «دلقان» خسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 61.12 ألف دينار، بانخفاض 66.87% عن مستواها في الستة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 184.47 ألف دينار.

وعزا البيان تراجع الخسائر إلى القيمة الإيجارية.

وكانت شركة «دلقان» قد تحولت للخسائر في الربع الأول من العام الحالي، بقيمة 92.40 ألف دينار، مقابل ربح بقيمة 54.09 ألف دينار خلال الفترة المناظرة من عام 2025.

«التمدين العقارية» 10.9 مليون أرباح النصف الأول

كشفت القوائم المالية ارتفاع صافي ربح شركة التمدين العقارية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 22.71% على أساس سنوي، بدعم 3 عوامل.

سجلت الشركة أرباحاً بقيمة 7.83 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 6.38 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وحقق «التمدين العقارية» أرباحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 10.95 مليون دينار، بنمو 12.91% قياساً بـ9.70 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي..

وأرجع البيان ارتفاع الأرباح إلى الزيادة في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، وارتفاع الحصة من نتائج شركات زميلة، وارتفاع إجمالي الإيرادات الأخرى.. وكان صافي ربح «التمدين العقارية» قد انخفض خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 5.9% سنوياً، عند 3.13 مليون دينار، مقابل 3.32 مليون دينار في الربع المماثل من عام 2025.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 0.89 % وسط أداء إيجابي لجميع قطاعاته الرئيسية

أسمنت القصيم بنسبة 1.36%.

الأعلى نشاطاً

واستحوذ سهم مصرف الراجحي على صدارة السيولة بقيمة 421.05 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 1.48%، تلاه مصرف الإنماء بسيولة 137.33 مليون ريال.

ومن حيث الكمية، تصدر سهم أمريكانا النشاط بتداول 27.71 مليون سهم، ليغلق مرتفعاً بنسبة 2.08%، تلاه سهم الكثيري بكمية بلغت 7.12 مليون سهم.

وسجلت عدة أسهم مستويات قياسية خلال الجلسة، حيث أغلق سهم بي إس اف، ومدينة المعرفة، وميدغلف للتأمين عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

وفي المقابل، سجلت أسهم مياهنا، وأسمنت المدينة، والعربية قيعانا تاريخية جديدة بنهاية التداولات، كما أغلقت أسهم شاكر، والغاز القابضة، والتعمير عند أدنى مستوياتها في عام.

التراجعات بنسبة 1.35%، تلاه قطاع الخدمات التجارية والمهنية بنسبة 1.07% وهبط قطاع الأدوية 0.7%.

تحركات الأسهم

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهماً نسيج وريدان القائمة الخضراء بالحد الأعلى بنسبة 9.97% لكل منهما، وارتفع سهم تهامة بنسبة 7.29% عقب إعلان الشركة عن فسخ عقد وتعيين رئيس تنفيذي جديد، كما صعد سهم سينومي ريتيل بنسبة 4.46% بالتزامن مع نشاط ملحوظ في قيم التداول، وصعد سهم بن داود بنسبة 0.61% بعد إعلان الشركة عن استحواذ شركتها التابعة في إستونيا على أصول مصنع لإنتاج مشتقات الألبان.

وفي قائمة التراجعات، سجل سهم عناية أكبر انخفاض بنسبة 6.25%، تلاه سهم الكثيري بنسبة 3.70%، وهبط سهم أسمنت المدينة بنسبة 2.14% ليغلق عند أدنى مستوياته التاريخية، كما تراجع سهم بترو رابغ بنسبة 2.66%، وانخفض سهم

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد مرتفعاً 0.89%، بمكاسب بلغت 96.08 نقطة ليغلق عند مستوى 10,919.68 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً واضحاً للأسهم الرابحة التي بلغ عددها 186 شركة مقابل تراجع 74 شركة، وسط سيولة بلغت 3.41 مليار ريال، بتداول 190 مليون سهم.

واتسمت تداولات مطلع الأسبوع بنطاق تداول تراوح بين 10,884.21 نقطة كأدنى مستوى و10,926.77 نقطة كأعلى مستوى للمؤشر العام.

16 قطاعاً تدعم المؤشر

وجاء إغلاق 16 قطاعاً باللون الأخضر، بصدارة قطاع الإعلام والترفيه الذي صعد 2.19%، وارتفع قطاع البنوك 1.2%، وسجل قطاع الطاقة ارتفاعاً نسبته 0.95%، وبلغت مكاسب قطاعي المواد الأساسية والاتصالات 0.8% و0.46% على التوالي.

وفي المقابل، تصدر قطاع تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية

بورصة قطر ترتفع بنحو 0.24 %

صدارتها بنك لشا بـ6.05%، بينما تراجع سعر 29 سهماً على رأسها «بيمه» بـ7.27%، واستقر سعر 3 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» على رأس نشاط الكميات بـ19.53 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم بنك لشا بقيمة 41.26 مليون ريال، وذلك عقب إعلان جهاز قطر للاستثمار استثماره في صندوق «لشا قطر للأسهم»، التابع للبنك.

التداول 119.97 مليون سهم مقارنة بـ238.40 مليون سهم بالجلسة السابقة، ونفذ السوق 20.12 ألف صفقة، مقابل 23.64 ألف صفقة يوم الخميس.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ4 قطاعات على رأسها التأمين بواقع 1.25%، وتراجع 3 قطاعات في مقدمتها البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ1.10%.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 22 سهماً في

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على ارتفاع، بدعم صعود 3 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.24% ليصل إلى النقطة 10045.18، رابحاً 24.34 نقطة عن مستوى الخميس الماضي.

تراجعت قيمة التداولات إلى 299.29 مليون ريال مقابل 436.98 مليون ريال يوم الخميس، وبلغت أحجام

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.35 %

وحد من تراجع القطاع المالي صادرة سهم تكافل عمان للتأمين للرابحين بنسبة 5%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 8.07 % إلى 199.95 مليون ورقة مالية، مقابل 185.02 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 6.07 % لتصل إلى 55.49 مليون ريال، مقارنة بنحو 52.31 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.. وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 64.21 مليون سهم، بقيمة 16.47 مليون ريال.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.21%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 2.36%، وارتفع سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة 2.14%.

وحد من ارتفاع مؤشر قطاع الصناعة تقدم سهم المها للسيراميك على المتراجعين بنسبة 6.04%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر القطاع المالي وحيداً بنسبة 0.09%؛ بضغط سهم الوطنية للتمويل المتراجع بنسبة 2.27%، وتراجع سهم بنك صحار الدولي بنسبة 2.16%.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، مرتفعاً 0.35%، بإقفاله عند مستوى 7,534.98 نقطة، رابحاً 26.21 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والصناعة، وصعد الأول بنسبة 0.48%؛ بدعم سهم أوكيو لشبكات الغاز المرتفع بنسبة 3.74%، وارتفع سهم المها لتسويق المنتجات النفطية بنسبة 1.74%.

الأميري AL AMIRI محلات

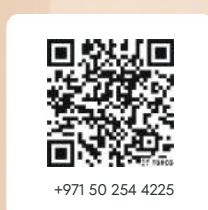
قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

أسهم أوروبا تتحدى التشاؤم وبنوكها تتفوق على «العظماء السبعة»



كشفت الأسواق الأوروبية عن أداء أقوى مما يعتقد كثر من المستثمرين، متحدية الصورة النمطية التي طالما ربطتها بضعف النمو مقارنة بالولايات المتحدة وآسيا، في وقت سعى بنك غولدمان ساكس إلى دحض عدد من «الأساطير» المرتبطة بالاستثمار في القارة.

عانت الأسهم الأوروبية تاريخياً من ضعف الإقبال مقارنة بنظيراتها الأميركية، بسبب محدودية الشركات عالية النمو وضخالة أسواق رأس المال وضعف توقعات نمو الأرباح على المدى الطويل. إلا أن موجة الإنفاق المالي الحكومي مطلع 2025 أعادت الزخم إلى الأسواق، فيما واصل مؤشر ستوكس 600 الأوروبي إظهار مرونة لافتة خلال العام الجاري.

ارتفع مؤشر ستوكس 600، الذي يضم 600 شركة كبيرة ومتوسطة وصغيرة في 17 دولة أوروبية ويعد النظير الأوروبي لمؤشر S&P 500 الأميركي، بنحو 10% منذ بداية 2026، مقارنة بمكاسب بلغت 13.5% للمؤشر الأميركي خلال الفترة نفسها.

وسعى غولدمان ساكس في مذكرة بتاريخ 10 أغسطس إلى تصحيح ما وصفه بمفاهيم خاطئة حول السوق الأوروبية، مؤكداً أن أداء الأسهم في القارة «أكثر تنوعاً وإيجابية مما تعكسه الرواية السائدة». وأضاف أن البنوك الأوروبية تفوقت

بشكل كبير على أسهم مجموعة «العظماء السبعة» الأميركية منذ عام 2022، كما تفوق مؤشر ستوكس على S&P 500 منذ مطلع 2025 رغم صدمة الرسوم الجمركية وأزمة إمدادات الطاقة.

وفند البنك أيضاً الاعتقاد بأن المنافسة الصينية تمثل تهديداً جوهرياً للشركات الأوروبية المدرجة، مشيراً إلى أن القطاعات الأكبر وزناً في السوق، مثل الخدمات المالية والأدوية والتكنولوجيا والطاقة والمرافق والاتصالات والدفاع، ليست شديدة التأثر بالواردات الصينية منخفضة التكلفة. كما لفت إلى أن قطاع السيارات لا يمثل سوى 1% من القيمة السوقية للأسهم الأوروبية.

واجه قطاع السيارات الأوروبي ضغوطاً كبيرة خلال السنوات الأخيرة، مع تباطؤ الطلب على السيارات الكهربائية، وتراجع الحصة السوقية لصالح المنافسين الصينيين، وارتفاع تكاليف الاقتراض. وانعكس ذلك على أداء القطاع، إذ هبط مؤشر ستوكس للسيارات 16% منذ بداية العام، بينما تراجعت أسهم فولكسفاغن 27.6% وستيلانتيس 51.9%.

وترى شركة «بي إن بي باريبا» لإدارة الأصول أن أوروبا ستكون على الأرجح مستفيداً من ثورة الذكاء الاصطناعي أكثر من كونها مطوراً رئيسياً لها، مع إمكانية استفادة قطاع السيارات من هذه

التحولات.

وقالت مديرة المحافظ الاستثمارية والاستراتيجية في الشركة، صوفي هون، إن تقييمات القطاع أصبحت متدنية إلى درجة تجعل الأسواق تتجاهل حالياً إمكانات الصعود المستقبلية، مضيفة أن المستثمرين قد يضطرون للانتظار عاماً أو عامين قبل أن تبدأ الأسواق في تسعير تلك الفرص بشكل كامل.

وأشارت إلى أن جزءاً كبيراً من الأخبار الإيجابية المتعلقة بإنفاق المستهلك الأميركي أصبح منعكساً بالفعل في الأسعار، بينما بدأ الاقتصاد الأوروبي في اكتساب الزخم مؤخراً بعد فترة من التباطؤ.

وأقر غولدمان ساكس بأن أوروبا لا تزال متأخرة في بعض المجالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة، وهو ما قد ينعكس سلباً على الإنتاجية والنمو والأمن على المدى الطويل.

لكنه اعتبر أن هذا التأخر قد يحمل جانباً إيجابياً للمستثمرين، إذ يوفر السوق الأوروبي نوعاً من التحوط أمام المخاطر المرتبطة بقطاع الذكاء الاصطناعي، خصوصاً في ما يتعلق بالمنافسة الصينية والتقلبات المحيطة بالرهانات الاستثمارية في هذا المجال.

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

[illegible]

ملاحظة: معتمدات البعير أربعة: معتمد على أساس الأسماء المحلية وصافي (إلّا من 12 شهر المتبقية في 31 مارس 2020) معتمدات البعير لتغطية الفقرة معتمد على أساس الأسماء المحلية (وفقاً للمصنفين) كما في 31 مارس 2020. العائد الجاري للأسماء معتمد على أساس التواريخ القديمة لعام 2025 والأسماء المحلية الشركات التي تختلف في سطورها المحلية يتم التعامل معها بشكل منفرد (إلا في الحالات ضرورية بعد إعلان آخر ملحق ملحق: NA غير ملحق NM غير قابل للاختصاص)

البورصة وشركة المقاصة وهيئة أسواق المال.. من يحمي أموالك عندما تستثمر؟

دليلك المبسط لفهم «قواعد اللعبة» في سوق المال الكويتي

بقلم - محمد عثمان

مدير التدقيق الداخلي

CPA, CIA, CMA, CSCA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA, ISO 31000 Senior Lead Risk Manager.



هل سألت نفسك يوماً: من يضمن أن سهمك الذي اشتريته سيبقى باسمك؟ ومن يتأكد أن البائع لن يأخذ أموالك ويختفي؟ ومن يتدخل إذا انهار السوق فجأة؟ ومن يراقب كل هؤلاء ويحاسبهم إن قصّروا؟ الإجابات ليست سحرية، بل منظومة قانونية ورقابية متكاملة تُديرها ثلاث جهات أساسية: هيئة أسواق المال (الرقيب الأعلى)، والبورصة (منظم التداول)، وشركة المقاصة (الضامن التنفيذي)، تتكامل أدوارها لحماية كل دينار تستثمره.

الهدف	ماذا يعني لك كمستثمر؟
تنظيم نشاط الأوراق المالية بطريقة تنسم بالعدالة والتنافسية والشفافية	لا أحد يغشّك أو يتلاعب بالأسعار
تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية	فرص استثمارية أكثر وأفضل
ضمان حماية المستثمرين	أموالك في أيدي أمينة قانونياً
خفض المخاطر النظامية الناشئة عن نشاط الأوراق المالية	لن ينهار السوق بسبب خطأ جهة واحدة
تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية، ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية	لا أحد يعرف معلومات سرية يستفيد منها على حسابك
ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية المالية	قواعد واضحة ومطبّقة على الجميع
توعية جمهور المتعاملين بنشاط الأوراق المالية ومزاياه ومخاطره، وتشجيع الالتزامات المرتبطة بالاستثمار فيه وتنميته	أنت مستثمر واع تعرف حقوقك وواجباتك

صلاحيات الهيئة: ماذا تستطيع أن تفعل؟
لتحقيق هذه الأهداف، تملك الهيئة صلاحيات واسعة، نلخص أبرزها:

رفع دعاوى المدنية والتجارية والإدارية المتعلقة بتطبيق أحكام قانون الهيئة واللوائح والتعليمات

بمعنى أبسط: هي «البلدية الكبرى» التي تراقب كل شيء في سوق المال، ولا تخضع لأي جهة تجارية أو استثمارية قد تتأثر بمصالحها.

الأهداف السبعة للهيئة

القانون حدّد سبعة أهداف واضحة تعمل الهيئة على تحقيقها، وهي:

في هذه المقالة، نأخذك في جولة مبسّطة داخل «كواليس» سوق المال، لتفهم كيف تُحمى حقوقك كمستثمر، حتى لو كنت تشتري أسهما للمرة الأولى.

تخيّل أن البورصة «سوق مركزي» ضخم

لُبّسط الأمر. تخيّل أنك تدخل مجمعاً تجارياً ضخماً (مول) فيه مئات المحلات. هذا المجمع يحتاج إلى: بلدية أو وزارة تراقب الجميع، وتضع القوانين، وتملك حق إغلاق المول إذا خالف القوانين، وتفثّش على المحلات، وتحقق في الشكاوى، وتعاقب المخالفين، هذه هي هيئة أسواق المال.

إدارة تنظم حركة الدخول والخروج، وتضع قواعد للمحلات، وتضمن ألا أحد يغشّ الزبائن، هذه هي البورصة.

كاشير مركزي ومستودع آمن تتسلّم منه بضاعتك بعد الدفع، وتتأكد أن المال وصل للبائع فعلاً، هذه هي شركة المقاصة.

بدون هذه المنظومة الثلاثية، يتحوّل الاستثمار إلى «سوق شعبي» بلا ضمانات، حيث يمكن أن تفقد أموالك في لحظة.

هيئة أسواق المال: «الرقيب الأعلى» الذي يمسك بخيوط اللعبة

ما هي هيئة أسواق المال؟

هيئة أسواق المال في الكويت هي هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويُشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وجميع التصرفات القانونية وتملك الأموال المنقولة والعقارية وإجراء سائر التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها.



الالتزام	ماذا يعني لك كمستثمر؟
العدالة والشفافية	كل المتداولين يرون نفس الأسعار في نفس اللحظة
إدارة المخاطر	لو تعطل النظام، هناك خطة بديلة
منع تضارب المصالح	لا تُفضّل شركة على أخرى ولا عضو على آخر
تنظيم سلوك الأعضاء	الوسطاء تحت المراقبة الدائمة
الأمن السيبراني	بياناتك محمية من الاختراق
أحدث التقنيات	النظام لا يعلّق أثناء التداول
ملاعة مالية كافية	البورصة لن تفلس وتترك السوق بلا إدارة
السرية التامة	بياناتك لا تُكشف إلا بأمر الهيئة أو القاضي
اتباع تعليمات الهيئة	لا قرارات فردية خارج الإطار القانوني
توفير الموارد الكافية	استمرارية العمل حتى في الأوقات الصعبة

سلباً بسبب إبلاغه.

شروط البلاغ المستوفي:

أن يكون مكتوباً ومذليلاً بتوقيع مقدّمه واسمه وصفته وتاريخ تقديمه وعناوينه وسيلة الاتصال به وأرقام هواتفه. ويجوز تقديم البلاغ شفاهياً بشرط حضوره شخصياً إلى الهيئة وتحرير محضر به من الموظف المختص.

أن يتضمن توضيحاً كافياً لوقائع الجرائم والمخالفات المبلغ عنها، يشمل: الزمان، المكان، المصدر، أسماء الأشخاص المبلغ ضدهم وصفاتهم، وأية معلومات أو أدلة أخرى تؤيد الواقعة.

أن يُرفق به ما بحوزته من وثائق أو مستندات مؤيدة للواقعة المبلغ عنها.

أن يبيّن صلته بالمبلغ وهل سبق له تقديم شكوى ضدهم في أي جهة وما تم فيها.

ملاحظة: يكون البلاغ غير جدي إذا لم يكن مبنياً على دلائل جديّة تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلغ عنها.

حماية المبلغ:

للهيئة أن توفر الحماية للمبلغ والشهود عن طريق إخفاء الهوية واستبدالها برموز خاصة، وإعداد سجلات سرية تُحفظ بما يكفل سريتها.

لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ بسبب إبلاغه، سواء كان تغيير مركزه القانوني أو الإداري، أو الانتقاص من حقوقه، أو حرمانه منها، أو تشويه سمعته أو مكانته، أو أي تدابير أخرى تضر به.

تفيد في إثبات الجرائم، والإطلاع على التراخيص.

ممارسة اختصاصات مأمور الضبط القضائي في حال اكتشاف جريمة عند إجراء التفتيش الدوري.

الحصول على كافة المعلومات اللازمة لعمله، والإطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات، واستدعاء الشهود وإثبات بياناتهم وأوصافهم وسماع أقوالهم، والاستعانة بخبراء لإبداء الرأي الفني.

التحفظ على الوثائق والمستندات التي تُعتبر دليلاً على ارتكاب الجهة الخاضعة للتفتيش للجرائم.

محضر الضبطية القضائية: يتم تحرير محضر رسمي بجميع أعمال موظفي الضبطية القضائية، يتضمن: التاريخ، اليوم، الساعة، مكان التحرير، اسم محرر المحضر وتوقيعه، توقيع الشهود، ملخص عن الوقائع. ثم يُعرض المحضر على السلطة المختصة في الهيئة لاتخاذ ما يلزم.

□ تنبيه مهم: لا يجوز لأي شخص الامتناع عن تقديم المستندات أو المعلومات التي يطلبها مأمور الضبط القضائي. كما لا يجوز لأي شخص أن يقوم أو يحرض أو يساعد على سلوك يؤدي إلى منع مأمور الضبط القضائي من ممارسة صلاحياته.

الإبلاغ عن المخالفات والجرائم: صوتك مسموع ومحمي

إذا اكتشفت أي مخالفة أو جريمة تخالف قانون الهيئة ولاحتها التنفيذية، يحق لك الإبلاغ عنها، والمبلغ يتمتع بحماية خاصة لضمان عدم تأثر مركزه

والقواعد الصادرة عنها.

تلقي الشكاوى بشأن المخالفات والجرائم المنصوص عليها في قانون الهيئة، وإجراء التحقيق الإداري فيها وإحالتها إلى مجلس التأديب.

اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الكشف عن الجرائم المنصوص عليها في قانون الهيئة، وإحالة الشكاوى الجنائية إلى النيابة العامة.

إجراء التفتيش والرقابة على معاملات الأوراق المالية ونشاط الأشخاص المرخص لهم.

شراء وتملك الأصول والتصرف فيها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بشأنها.

فرض الرسوم بالتوافق مع الخدمات المقدمة، وتحصيل الغرامات في حدود تطبيق قانون الهيئة.

وضع القواعد التي تنظم معاملات الأوراق المالية، وإصدار القواعد اللازمة لتنظيم تسوية الأوراق المالية. إنشاء أو المساهمة في إنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية في مجال أسواق الأوراق المالية.

صلاحية طلب المعلومات والرقابة والتفتيش

طلب المعلومات

للهيئة أن تطلب معلومات ومستندات تتعلق بأنشطة الأوراق المالية أو التداول فيها من:

أي شخص

الجهات الرقابية

الجهات الحكومية

ويجب على الهيئة عند تقديم طلب المعلومات أن تحدد فترة زمنية محددة لاستلام هذه المعلومات. كما يحق للهيئة تعيين مراقب حسابات من بين مراقبي الحسابات المسجلين لديها لإعداد تقرير خاص بموضوع معين يتعلق بأحد أنشطة الشخص المرخص له.

الرقابة

يخضع جميع الأشخاص المرخص لهم والأشخاص المسجلين للتفتيش والرقابة من قبل الهيئة على أعمالهم، كما تخضع معاملات الأوراق المالية للتفتيش والرقابة من قبل الهيئة أياً كان الشخص الذي يقوم بها. وهذا يعني أن المعاملة ذاتها تخضع للرقابة بغض النظر عن الشخص المتعامل بالأوراق المالية.

التفتيش

للهيئة إجراء تفتيش دوري للتأكد من مدى الالتزام بأحكام القانون واللوائح والسياسات والإجراءات المعمول بها. وللهيئة إجراء التفتيش دون إخطار مسبق لتحقيق أهدافها أو للتحقيق في الشكاوى والبلاغات التي ترد إليها.

بعد إجراء التفتيش، تقوم الهيئة بالخطوات التالية:

جمع الملاحظات الأولية ومناقشتها مع الشخص الذي أجري عليه التفتيش.

إعداد تقرير مبدئي وعرضه على الشخص المعني للرد والتعقيب خلال عشرة أيام عمل من تاريخ استلامه للتقرير.

مناقشة الملاحظات مع الشخص المعني بعد دراسة الرد والتعقيب، وتحديد فترة زمنية للقيام بأي إجراءات تصحيحية لازمة.

اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة بشأن المخالفات، وإعداد تقرير نهائي حول نتائج التفتيش متضمناً كافة الملاحظات.

موظفو الضبطية القضائية: «شرطة سوق

المال»

للحديث عن حماية المستثمر، لا بد من ذكر موظفي الضبطية القضائية. هؤلاء هم الموظفون المخوّلون بصفة الضبطية القضائية بناءً على ترخيص مجلس مفوضي الهيئة وقرار من الوزير المختص، لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

صلاحيات موظفي الضبطية القضائية تشمل:

تلقي البلاغات والشكاوى (سواء كتابية أو شفاهية) والتحري عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون.

زيارة مكان البلاغ والقيام بأعمال التفتيش للكشف والتأكد من وقوع الجريمة، وجمع الأدلة والقرائن التي

كل من يتخذ إجراءً ضد المبلغ بسبب إبلاغه عن جريمة يتعرّض للمساءلة التأديبية.

لا يجوز الرجوع على المبلغ جزائياً أو مدنياً أو تأديبياً طالما كان الاعتقاد بحسن نية بصحة الواقعة.

❑ مكافأة المبلغ: يجوز للهيئة مكافأة المبلغ إذا تقدّم ببلاغ مستوفٍ شكلاً ويتضمن معلومات ووقائع جدية وينتهي بفرض جزاء مالي على المخالف، وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس المفوضين.

التحقيق: كيف تُحقق الهيئة في المخالفات؟ تتولى الإدارة القانونية في الهيئة مهمة التحقيق الإداري في المخالفات الواردة، وتملك الصلاحيات التالية:

- حق طلب بيانات أو مستندات أو وثائق من أي جهة حكومية أو جهة ذات صلة بنشاط الهيئة.
- حق سماع شهادة الشهود.
- طلب حضور أو استدعاء كل من يُرى ضرورة سماع أقواله.

حق زيارة مكان البلاغ ومراجعة أي سجل أو بيانات لدى أي جهة حكومية أو جهة ذات صلة.

إجراءات التحقيق:

تُخطر الهيئة الشخص المحال للتحقيق للحضور أمامها للبدء في إجراءات التحقيق، وذلك قبل سبعة أيام عمل على الأقل.

يتم إعلان المحال للتحقيق خلال أيام العمل الرسمية من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السابعة مساءً.

للشخص المحال للتحقيق الحق الكامل في الدفاع عن نفسه، وله أن يوظل محامياً للدفاع عنه.

الإحالة إلى مجلس التأديب:

إذا أسفرت التحقيقات عن وجود أدلة على المخالفة، يجوز للهيئة إحالة المخالف إلى مجلس التأديب وفقاً للإجراءات التالية:

يُصدر المدير التنفيذي قرار إحالة المخالفة إلى مجلس التأديب مرفقاً بها الأوراق ومحاضر التحقيق ذات الصلة.

يُصدر مجلس التأديب قراره في المخالفة المحالة إليه.

يتم إخطار المجلس وأصحاب الشأن خلال سبعة أيام عمل من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب.

للهيئة الاكتفاء بتنبيه المخالف بالتوقف عن ارتكاب المخالفة مع التعهد بعدم تكرارها مستقبلاً، وإخضاعه لمزيد من الرقابة. وفي حالة حفظ التحقيق، يُخطر الشخص المحال للتحقيق بقرار الحفظ، ويجوز له استصدار شهادة بذلك من الهيئة.

الجزاءات التأديبية: ما العقوبات التي يمكن فرضها؟ عند ثبوت المخالفة، تملك الهيئة فرض جزاءات تأديبية تتدرج حسب خطورة المخالفة، وتتخذ وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية.

البورصة: 10 التزامات لا يمكن التهاون فيها

قد يظن البعض أن إدارة البورصة تملك حرية مطلقة في تسيير أعمالها. لكن الواقع مختلف تماماً؛ فالقانون يُحيطها بإطار واضح من عشرة التزامات لا تقبل الاستثناء، صُممت لسبب واحد: أن تنام مطمئناً على أموالك.. نلخصها لك بلغة يومية:

النقطة الأهم للمستثمر العادي: البورصة مُلزمة قانوناً بحفظ سرية معلوماتك. لا يمكن لأي موظف أو عضو أن يطلع على محفوظتك أو يتداول بناءً عليها، إلا إذا طلبت الهيئة أو القضاء ذلك.

شركة المقاصة: «الكاشير» الذي يضمن أنك لن يتم خداعك

عندما تضغط زر «شراء» على تطبيق التداول الخاص بك، أنت لا ترسل المال مباشرة للبائع. ما يحدث فعلياً: المقاصة: تتأكد أن البائع يملك السهم فعلاً، وأنت تملك المال الكافي.

التسوية: تتم عملية التبادل (سهم مقابل مال) بشكل آمن.

الإيداع المركزي: يُسجل السهم باسمك في سجل إلكتروني مركزي، ويُوَرَّع أي ربح مستقبلي مباشرة

المصطلح	معناه ببساطة
البورصة	المكان المنظم الذي تُباع وتُشتري فيه الأسهم
شركة المقاصة	الجهة التي تنفّذ عملية التبادل (سهم مال) بأمان
الإيداع المركزي	السجل الإلكتروني الذي يُثبت أنك تملك السهم
التسوية	إتمام عملية البيع والشراء فعلياً (تسليم السهم واستلام المال)
الهيئة	هيئة أسواق المال.. الرقيب الأعلى على السوق
الملدعة المالية	أن تملك المؤسسة أموالاً كافية لتعمل بشكل طبيعي
تضارب المصالح	أن تستفيد جهة من قرار على حساب أخرى

على حسابك.

بمعنى آخر: شركة المقاصة هي «الطرف الثالث الموثوق» الذي يمنح أي طرف من الغش. بدونها، قد يدفع شخص ثمن سهم ولا يستلمه أبداً.

6 التزامات على شركة المقاصة:

تسوية عادلة وبكفاءة عالية.

إدارة المخاطر بأعلى المعايير المهنية.

المصلحة العامة ومصلحة المستثمرين تأتي قبل مصلحة الشركة نفسها. (نعم، القانون يقول ذلك صراحة!)

الالتزام بلوائح الهيئة.

سرية تامة للبيانات.

تحديث تقني مستمر وفق المعايير الدولية.

”الخط الأحمر“: متى ترفع البورصة أو المقاصة السّماعة للهيئة؟

هناك حالات لا تحتمل الانتظار. القانون يُلزم البورصة وشركة المقاصة بإخطار هيئة أسواق المال ”على وجه السرعة“ في حالات محددة:

بالنسبة للبورصة:

إذا خالف أحد الأعضاء (الوسطاء) قواعد التداول أو الضوابط المالية.

إذا ظهرت مخالفات مالية تشير إلى أن عضواً ما لم يعد قادراً على الوفاء بالتزاماته.

إذا اتُخذ إجراء تأديبي ضد أي عضو أو موظف.

بالنسبة لشركة المقاصة:

إذا أخلّ متعامل بقواعد المقاصة أو التسوية أو الإيداع.

إذا أصبح المركز المالي لأحد المتعاملين غير مستقر أو تأكدت عدم قدرته على السداد.

تفاصيل البلاغ يجب أن تشمل: اسم المتعامل، رقمه المدني، رقم تداوله، المبلغ المستحق أو العجز، اسم وعدد الأسهم المعنية، والإجراء المتخذ. وترسل نسخة للبورصة وللمتعامل نفسه.

عندما يضطرب السوق: كيف تتصرف الهيئة في النوبات الحرجة؟

قد تواجه الأسواق المالية أحياناً تقلبات حادة غير مبررة، أو ظروفاً استثنائية، أو حتى انتشار شائعات ومعلومات مضللة تؤثر على استقرار الأسعار. في مثل هذه اللحظات، تتدخل هيئة أسواق المال لتعمل كـ «صمام أمان» يحمي المستثمرين ويمنع تفاقم الخسائر. ولتحقيق ذلك، تملك الهيئة صلاحيات استثنائية للتدخل الفوري، أبرزها:

إيقاف التداول مؤقتاً في البورصة بالكامل، أو في سهم معين لتهدئة الأوضاع.

إلغاء صفقات تمت على أسهم محددة خلال فترة الاضطراب إذا ثبت أنها غير عادلة.

التدخل في الاحتياطات المالية (تصفيتها أو خفضها) لامتصاص الصدمة.

تعديل أوقات العمل (مثل تقصير أو تمديد ساعات وأيام التداول).

تعديل أو إيقاف أي قاعدة من قواعد البورصة بشكل مؤقت بما يتناسب مع الأزمة.

الهدف الوحيد: حماية السوق من الانهيار، وضمان

العدالة والشفافية والكفاءة.

ملاحظة مهمة: هذه الإجراءات مؤقتة واستثنائية. الهيئة لا تصادر أموال المستثمرين ولا تُغلق السوق نهائياً بسبب أزمة عابرة.

”الإنذار الأخير“: متى يُسحب الترخيص؟

إذا فشلت البورصة أو شركة المقاصة في أداء دورها، تملك الهيئة حق إلغاء الترخيص نهائياً. لكن هذا لا يحدث بين ليلة وضحاها، بل في حالات واضحة:

إلغاء ترخيص البورصة (5 حالات):

فقدان شرط من شروط الترخيص.

توقف العمل لأكثر من 5 أيام عمل.

إغلاق البورصة.

عدم الالتزام بتعليمات الهيئة رغم التنبيه.

تقديم معلومات مضللة أو الامتناع عن تقديمها.

إلغاء ترخيص شركة المقاصة (7 حالات):

تشمل الحالات السابقة، إضافة إلى:

التوقف عن أداء المهام المرخصة.

التصفية.

إجراء تعديلات على عقد التأسيس دون موافقة مسبقة من الهيئة.

طلب الشركة نفسها إلغاء الترخيص.

الشفافية أولاً: قرار الإلغاء وأسبابه يُنشران في الجريدة الرسمية، ليعرف كل مستثمر ما حدث ولماذا.

ماذا يعني كل هذا لك كمستثمر ؟

إذا كنت تشتري أسهماً في بورصة الكويت، أو تنوي البدء، فاعلم أن هناك طبقات حماية متعددة تحيط بأموالك:

الطبقة الأولى: البورصة تنظم التداول وتمنع التلاعب. الطبقة الثانية: شركة المقاصة تضمن أن السهم يصلك والمال يصل للبائع.

الطبقة الثالثة: هيئة أسواق المال تراقب الجميع وتتدخل عند أي خلل.

الطبقة الرابعة: القانون يُلزم الجميع بالسرية والشفافية، ويعاقب المخالفين.

«قاموس المستثمر المبتدئ»

كلمة أخيرة.. الاستثمار وعي قبل أن يكون أرقاماً قد يبدو سوق المال من الخارج عالماً مليئاً بالمخاطر والتقلبات. لكن الحقيقة أن خلف كل صفقة تُنفّذ، هناك منظومة قانونية ورقابية وتقنية متكاملة، صُمّمت لحماية المستثمر الصغير قبل الكبير.

ومع ذلك، تبقى القاعدة الذهبية التي لا يُغني عنها أي قانون: أفضل حماية لأموالك تبدأ منك أنت. افهم القواعد، اعرف حقوقك، واسأل قبل أن تستثمر في ما لا تفهمه.

فالوعي ليس رفاهية في عالم الاستثمار.. بل هو أول أدوات الربح.

استثمر بوعي.. ونمّ أموالك بأمان..

هذا المقال مُعدّ لأغراض التوعية المالية المبسطة، ولا يُعدّ نصيحة استثمارية. للتعرف على التفاصيل الكاملة، يُرجع إلى قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.



تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

تباطؤ التضخم الأمريكي يدعم توجه الفيدرالي لتثبيت الفائدة وسط ضبابية آفاق الاقتصاد العالمي

تراجع تكاليف الطاقة يدفع تضخم أسعار المنتجين إلى الانخفاض

التعليق على أداء الأسواق

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني حول أسواق النقد : لقد تأثرت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي بتراجع الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، واستمرار متانة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، إلى جانب تمسك البنوك المركزية بنهج حذر في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي وارتفاع أسعار الطاقة. وفي حين تبدو الضغوط التضخمية آخذة في التراجع عبر الاقتصادات الكبرى، ما يزال صناع السياسات يضعون في اعتبارهم المخاطر الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وانعكاساته على تكاليف الطاقة. وفي الولايات المتحدة، تباطأ التضخم للشهر الثاني على التوالي في يوليو، إذ تراجع معدل التضخم الكلي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.4% على أساس سنوي، مقابل 3.5% في يونيو، فيما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2.5%. كما أشارت بيانات أسعار المنتجين إلى استمرار انحسار الضغوط التضخمية، إذ استقر مؤشر أسعار المنتجين دون تغيير خلال الشهر، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 3.1%. وعززت هذه التطورات التوقعات بإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير، في ظل ما تشير إليه مستويات السياسة النقدية الحالية من درجة تقييد كافية لدفع التضخم نحو مزيد من التراجع بمرور الوقت. وفي الوقت ذاته، ما يزال سوق العمل الأمريكي يتمتع بقدر نسبي من المتانة على الرغم من مؤشرات تباطؤ وتيرة التوظيف. إذ ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية هامشياً إلى 209 آلاف طلب، بينما استقر معدل البطالة عند 4.1%. وعلى الرغم من بقاء معدلات تسريح العمالة عند مستويات منخفضة، أصبحت الشركات أكثر حذراً في التوظيف في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وأدى تزامن انحسار الضغوط التضخمية مع تراجع زخم سوق العمل إلى خفض توقعات رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة في الأجل القريب. ونتيجة لذلك، تراجع مؤشر الدولار الأمريكي باتجاه مستوى 99.8، في انعكاس لانخفاض توقعات تشديد السياسة النقدية بشكل إضافي. وفي المملكة المتحدة، نما الاقتصاد بنسبة 0.4% خلال الربع الثاني من العام، بما يتسق مع التوقعات، وإن جاء أبطأ من معدل النمو البالغ 0.6% في الربع السابق. واستفاد النمو من أداء قطاعات التكنولوجيا والإعلان والأدوية، إلى جانب تحسن نشاط المستهلكين بدعم من الأحوال الجوية المواتية وبطولة كأس العالم لكرة القدم. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاقتصاديون يتوخون الحذر، مشيرين إلى أن جانباً كبيراً من قوة الأداء الأخيرة قد يكون مؤقتاً. كما قد تشكل التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة، وهشاشة ثقة الأعمال، والمخاوف المرتبطة بالتضخم عوامل ضغط على وتيرة النمو مستقبلاً. وفي أسواق العملات، تداول الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي دون مستوى 1.35، في ظل موازنة المستثمرين بين البيانات الاقتصادية الإيجابية والمخاطر الخارجية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4.35%، وذلك عقب ثلاث زيادات في أسعار الفائدة منذ بداية العام. وعلى الرغم من إقرار البنك المركزي بتباطؤ



نسبة 26.7% المسجلة في يونيو، كما تباطأ تضخم أسعار زيت الوقود. كذلك، تراجع تضخم تكاليف السكن هامشية إلى 3.2%، فيما استقر تضخم أسعار الغذاء دون تغيير عند 3.0%. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1%، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع تكاليف السكن والغذاء، في حين انخفضت أسعار البنزين بنسبة 2.9%. كما ارتفع التضخم الأساسي بنسبة 0.2% على أساس شهري، بينما تباطأ معدل السنوي إلى 2.5%، بما يعزز الرؤية القائلة إن الضغوط التضخمية الأساسية تتحرك تدريجياً في الاتجاه الصحيح.

تراجع تكاليف الطاقة يدفع تضخم أسعار المنتجين إلى الانخفاض

أظهر تضخم أسعار المنتجين مؤشرات على الاستقرار خلال شهر يوليو 2026، بما يدعم توجه مجلس الفيدرالي نحو الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير مع بدء انحسار الضغوط التضخمية. واستقر مؤشر أسعار المنتجين دون تغيير مقارنة بشهر يونيو، فيما ارتفع بنسبة 4.7% على أساس سنوي، ما يشير إلى أن تضخم أسعار المنتجين قد يكون قد بدأ في اتخاذ مسار هبوطي. وكان من أبرز العوامل الداعمة لذلك انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 3.1%، وهو ما قد يساهم تدريجياً في تخفيف ضغوط التكلفة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، لينعكس في نهاية المطاف بصورة إيجابية على المستهلكين. وفي حين وصلت أسعار الخدمات ارتفاعها بوتيرة محدودة مع استمرار انتقال زيادات التكلفة السابقة عبر سلاسل الإمداد، تراجعت أسعار السلع للشهر الثاني على التوالي، بما ساهم في تضيق الفجوة بين القطاعين. وفي الوقت ذاته، أظهرت أنماط الإنفاق الاستهلاكي مؤشرات أولية على تحول الطلب مجدداً نحو السلع، وهو ما قد يساعد على تحسين التوازن بين العرض والطلب والحد من الضغوط التضخمية. إلا أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا أن التضخم ما يزال عند مستويات مرتفعة، إذ ظلت أسعار المنتجين الأساسية، باستثناء الغذاء والطاقة، أعلى بنسبة 4.2% مقارنة بالعام السابق، بما يعكس استمرار تداعيات صدمة أسعار النفط التي شهدها العام الجاري.

النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، فإنه حافظ على نبرة متشدة، محذراً من أن التضخم ما يزال مرتفعاً بصورة مفرطة وقد يستدعي مزيداً من تشديد السياسة النقدية إذا برزت مخاطر قد تؤدي إلى معاودة ارتفاعه. وجددت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، ميشيل بولوك، التأكيد على أن خيار رفع أسعار الفائدة مجدداً ما يزال مطروحاً إذا لم يتراجع التضخم بالوتيرة المتوقعة.

وفي أسواق السلع، واصلت الأسعار عكس تأثير التطورات الجيوسياسية. إذ تراجعت أسعار الذهب إلى ما دون 4,350 دولار للأونصة مع تقليص احتمالات إقدام الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة في المدى القريب. في المقابل، ارتفعت أسعار مزيج خام برنت إلى نحو 87 دولار للبرميل، بدعم من استمرار المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط وحالة عدم اليقين المحيطة بإعادة فتح مضيق هرمز. وبصفة عامة، تشير أحدث البيانات الاقتصادية إلى أن البنوك المركزية الكبرى مرشحة لمواصلة نهجها الحذر خلال الفترة القريبة المقبلة. فترجع التضخم في الولايات المتحدة، واستقرار وتيرة النمو في المملكة المتحدة، واستمرار المخاوف التضخمية في أستراليا، كلها عوامل تدعم سيناريو بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، فيما تظل التطورات الجيوسياسية وأسعار الطاقة من أبرز المخاطر المؤثرة على آفاق الأسواق العالمية.

الولايات المتحدة

تباطؤ التضخم الأمريكي إلى 3.4% في يوليو مواصلاً مساره التراجعي

تباطأ معدل التضخم في الولايات المتحدة للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2026، إذ تراجع معدل التضخم السنوي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.4% مقابل 3.5% في يونيو، بما يتسق مع توقعات الأسواق. ويشير هذا التراجع إلى استمرار انحسار الضغوط التضخمية مقارنة بذروتها المسجلة في العام 2023 عند 4.2%، بدعم من تراجع تأثيرات أسعار الطاقة. وعلى الرغم من استمرار الارتفاع الحاد في أسعار البنزين على أساس سنوي بنسبة 24.6%، فإن هذه الزيادة جاءت أقل من



الاحتياطي الأسترالي يبقى سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4.35%



الاقتصادية الأخيرة بصورة أفضل من المتوقع، إلا أن حالة عدم اليقين ما تزال قائمة، فيما تظل آفاق النمو محفوفة بالتحديات.

آسيا والمحيط الهادئ

الاحتياطي الأسترالي يبقى سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4.35%

أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي الرسمي دون تغيير عند 4.35%، بما يتسق إلى حد كبير مع توقعات الأسواق، وذلك عقب رفع سعر الفائدة ثلاث مرات منذ بداية العام. وأشار البنك إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف سوق العقارات، موضحاً أن قرار تثبيت أسعار الفائدة جاء بالإجماع. وأوضح بنك الاحتياطي الأسترالي أن الاضطرابات التي تشهدها إمدادات النفط العالمية تساهم بصورة مباشرة في زيادة الضغوط التضخمية، مع وجود مؤشرات على انتقال ارتفاع أسعار الوقود إلى أسعار سلع وخدمات أخرى، ما يرجح بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة لبعض الوقت. وأضاف أن هذه الضغوط تأتي إلى جانب تأثير القيود المرتبطة بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وأكد البنك أن مجلسه ما يزال يركز على الحيلولة دون ترسخ التضخم المرتفع، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يتطلب استمرار نمو الطلب الكلي عند مستويات محدودة بما يساعد على تخفيف ضغوط الطاقة الاستيعابية وإعادة التضخم إلى النطاق المستهدف. وبعد ثلاث زيادات لسعر الفائدة النقدي منذ بداية العام، أصبحت الأوضاع المالية أكثر تشدداً، فيما يبدو أن الاقتصاد يتباطأ بالوتيرة المتوقعة. إلا أن البنك شدد على أن التضخم ما يزال مرتفعاً بصورة مفرطة، ولا يتوقع عودته إلى مستوى قريب من منتصف النطاق المستهدف قبل أواخر العام 2027، مع استمرار وجود مخاطر تحييط بهذه التوقعات تهدد بعودة تصاعده مرة أخرى. وفي ظل تقييم السياسة النقدية الحالية باعتبارها مقيدة إلى حد ما، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة النقدي دون تغيير، إلى حين تكون رؤية أوضح بشأن مسار تطور الاقتصاد. وأكد المجلس أنه سيواصل اتخاذ ما يراه ضرورياً لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف بصورة مستدامة، بما في ذلك رفع سعر الفائدة مجدداً إذا تحققت المخاطر السعودية. وفي تصريحات للصحفيين عقب صدور القرار، تبنت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، ميشيل بولوك، نبرة متشددة، مشيرة إلى أن رفع أسعار الفائدة مجدداً يظل احتمالاً وارداً إذا دعت الحاجة. وأكدت أهمية ثقة الأسواق والجمهور في استعداد البنك للتحرك عند الضرورة، مضيفة أن الحاجة إلى مواصلة رفع سعر الفائدة تظل ممكنة، على أن يتحدد ذلك وفقاً لما ستظهره البيانات الاقتصادية المقبلة.

التضخم عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وعلى الرغم من أن عدداً محدوداً من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي ما زالوا يدعون إلى رفع أسعار الفائدة، فإن كثيراً من الاقتصاديين يرجحون أن يبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة مستقرة إذا واصل التضخم تراجعته واستمر الاقتصاد في التباطؤ تدريجياً. وتتمثل القضية الأساسية في المرحلة الحالية في تحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ في الوقت ذاته على الثقة في قدرة التضخم على العودة في نهاية المطاف إلى المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي.

المملكة المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي على أساس شهري

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.4% خلال الربع الثاني من العام، بما يتسق مع توقعات الأسواق، إلا أن وتيرة النمو تباطأت مقارنة بالتوسع البالغ 0.6% المسجل في الربع الأول من العام. ووفقاً لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، ظل النمو الاقتصادي قوياً نسبياً، ما جعل المملكة المتحدة من بين الاقتصادات الأفضل أداءً ضمن مجموعة السبع منذ بداية العام. وعلى الرغم من المخاوف من أن تؤثر الحرب مع إيران وحالة عدم اليقين السياسي المحيطة باستقالة رئيس الوزراء كير ستارمر سلباً على النشاط الاقتصادي، أصبح حجم الاقتصاد حالياً أكبر بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق. وجاء النمو خلال هذا الربع مدعوماً بأداء قطاعات عدة، من بينها برمجة الحاسوب والإعلان والأدوية، في حين حد تراجع إنتاج الكهرباء وخدمات الصرف الصحي جزئياً من هذه المكاسب. كما ساهمت الأحوال الجوية المواتية، وموجات الحر خلال فصل الصيف، وزيادة الإنفاق المرتبط ببطولة كأس العالم لكرة القدم للرجال، في تعزيز النشاط الاقتصادي خلال شهر يونيو. وعلى الرغم من المرونة التي أظهرها الاقتصاد، يحذر الاقتصاديون من أن هذا الأداء قد لا يكون مستداماً، إذ جاء جانب من النمو الأخير مدفوعاً بعوامل مؤقتة، فيما لا تزال التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة تمثل أحد أبرز المخاطر، لاسيما إذا استمرت الاضطرابات المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. وأفادت الشركات بأن ارتفاع تكاليف المواد الخام في أعقاب الحرب مع إيران بدأ في الاستقرار، ما ساهم في تحسين ظروف التشغيل. ومع ذلك، يحذر الخبراء من أن ارتفاع التضخم، وزيادة معدلات البطالة، وهشاشة ثقة الأعمال قد تؤدي إلى تباطؤ النمو خلال الأشهر المقبلة. وتشير تقديرات وزارة الخزانة إلى أن الاقتصاد البريطاني قد ينمو بنسبة 0.9% فقط خلال العام الجاري، مع احتمال تباطؤ النمو إلى نحو 0.3% بحلول العام 2027 إذا استمرت اضطرابات أسواق الطاقة. وبصفة عامة، وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد البريطاني من امتصاص الصدمات

كما يتعين على مجلس الفيدرالي التعامل مع مؤشرات ناشئة على ضعف سوق العمل، بما في ذلك خسائر الوظائف المسجلة في يوليو، عند تقييم المسار الملائم للسياسة النقدية. وعلى الرغم من أن انخفاض تكاليف المنتجين يمثل إشارة إيجابية، فمن المرجح أن يحتاج صناع السياسة النقدية إلى أدلة أوسع نطاقاً على استمرار تراجع التضخم قبل النظر في أي تغييرات على السياسة النقدية. وفي الوقت الراهن، تدعم أحدث بيانات أسعار المنتجين التوقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير خلال ما تبقى من العام 2026 وحتى العام 2027، مع مواصلة مراقبة اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي.

سوق العمل الأمريكي يظهر مرونة على الرغم من تباطؤ وتيرة التوظيف

ارتفعت طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة بصورة طفيفة خلال الأسبوع الماضي، إلا أن معدلات تسريح العمالة ما تزال عند مستويات منخفضة تاريخياً، ما يشير إلى استمرار تمتع سوق العمل بقدر نسبي من المرونة. إذ ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 209 آلاف طلب، مقابل 200 ألف طلب بعد التعديل في الأسبوع السابق، متجاوزة التوقعات هامشياً، فيما استقر المتوسط المتحرك لأربعة أسابيع عند 199 ألف طلب. وعلى الرغم من أن هذه البيانات تعكس استمرار قوة الأمان الوظيفي للعاملين بالفعل، بالتزامن مع بقاء معدل البطالة منخفضاً عند 4.1%، فإن أوضاع الباحثين عن عمل تبدو أقل دعماً. إذ ما يزال العديد من أصحاب الأعمال، في ضوء ما شهودوه من نقص في العمالة عقب الجائحة، مترددين في خفض أعداد الموظفين، وفي الوقت ذاته يتوخون الحذر حيال توسيع قواهم العاملة، ما أوجد بيئة يصفها الاقتصاديون بأنها حالة من "لا توظيف ولا تسريح". وفي هذا السياق، ظلت وتيرة التوظيف محدودة، إذ خفض أصحاب الأعمال 23 ألف وظيفة خلال الشهر الماضي، فيما بلغ متوسط الوظائف المضافة شهرياً نحو 61 ألف وظيفة منذ بداية العام 2026. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تحسناً مقارنة بوتيرة التوظيف الضعيفة للغاية التي سادت خلال العام 2025، فإن ارتفاع أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات التجارية للرئيس ترامب ما تزالان تضغطان على ثقة الأعمال وخطط التوظيف.

انحسار التضخم يقلص الضغوط لرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل فوري

تولى كيفن وورش رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مايو، في وقت كان فيه مسؤولو البنك يناقشون ما إذا كانت أسعار الفائدة بحاجة إلى مزيد من الرفع لمواجهة التضخم، بينما كان الرئيس ترامب يدفع باتجاه خفضها لدعم النشاط الاقتصادي. إلا أن أحدث البيانات الاقتصادية تشير إلى أن الفيدرالي قد يفضل الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن. إذ تباطأت وتيرة سوق العمل، وضعف نمو الأجور، وظلت وتيرة التوظيف محدودة، في حين بقي معدل البطالة منخفضاً عند 4.1%. كما أن التضخم ما يزال أعلى من المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، على الرغم من بدء تراجعته بعد الارتفاع الحاد الذي شهده في وقت سابق من العام 2026 نتيجة صعود أسعار الطاقة المرتبط بالحرب بين الولايات المتحدة وإيران. ويرى العديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أن أسعار الفائدة الحالية مرتفعة بما يكفي لدفع التضخم نحو التراجع تدريجياً، لاسيما وأن جانباً كبيراً من الضغوط التضخمية الأخيرة يعود إلى عوامل مؤقتة، من بينها الرسوم الجمركية وأسعار النفط وقوة الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي. كما ساهمت التقارير الأخيرة التي أظهرت تباطؤ التضخم وضعف نمو الوظائف في خفض توقعات رفع أسعار الفائدة بصورة فورية. ومع ذلك، ما يزال بعض صناع السياسة النقدية يشعرون بالقلق من أن بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف لفترة طويلة قد يؤدي إلى ترسخ توقعات المستهلكين والشركات بارتفاع الأسعار بصورة دائمة، ما قد يجعل السيطرة على التضخم أكثر صعوبة مستقبلاً. وفي ضوء ذلك، يواجه الاحتياطي الفيدرالي معادلة دقيقة. فمن شأن رفع أسعار الفائدة أن يساعد على إعادة التضخم إلى مستوى 2% بوتيرة أسرع، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة. أما الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير فقد يدعم النمو، لكنه ينطوي على مخاطر استمرار

تقديرًا لتميزه والتزامه بالابتكار في خدمة العملاء

البنك الأهلي الكويتي يحصد 4 جوائز عالمية من «غلوبال فاينانس»

الجوائز تشمل أفضل تطبيق مصرفي في الكويت والشرق الأوسط وأفضل تجربة مستخدم وأفضل خدمة لعرض ودفع الفواتير في الكويت التتويج المحلي والإقليمي يعكس نجاح استراتيجيتنا المستمرة للتحول الرقمي والتزامنا الراسخ بتقديم حلول مصرفية مبتكرة

حصد البنك الأهلي الكويتي 4 جوائز عالمية من مجلة «غلوبال فاينانس» المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، تقديرًا لتميزه الرقمي والتزامه بالابتكار في حلوله المصرفية المقدمة للعملاء.

وتوج البنك بـ 3 جوائز على مستوى دولة الكويت، إضافة إلى جائزة إقليمية بارزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بحيث شملت الجوائز لقب أفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الشرق الأوسط، وأفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الكويت، وأفضل تصميم لتجربة المستخدم (UX) في الكويت، وأفضل خدمة لعرض ودفع الفواتير في الكويت.

وتأتي هذه الجوائز استناداً إلى تقييم شامل أجرته لجنة من الخبراء المستقلين في «غلوبال فاينانس»، معتمدة على معايير دقيقة تشمل قوة الخطط الرقمية، ونمو قاعدة مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والابتكار في التصميم فضلاً عن سهولة وأمان إدارة المعاملات المالية اليومية.

وتعكس هذه الإنجازات المتتالية للسنة الثالثة على التوالي من «غلوبال فاينانس» النجاح المستمر الذي يحققه البنك الأهلي الكويتي في تنفيذ خطته للتحويل الرقمي، وتطوير منصاته الإلكترونية وفق أعلى المعايير العالمية، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنامية.

ويمثل التتويج بجائزة أفضل تطبيق مصرفي في الشرق الأوسط محطة بارزة تؤكد مكانة البنك الرائدة في المنطقة، بينما تسلط جوائز تجربة المستخدم (UX) وعرض ودفع الفواتير الضوء على التركيز المستمر للبنك على أدق التفاصيل التي تضمن سرعة تنفيذ المدفوعات اليومية و سهولةها على المستخدمين.

ويعكس هذا التتويج المزيج محلياً وإقليمياً نجاح إستراتيجية البنك الأهلي الكويتي المستمرة للتحويل الرقمي، والتزامه الراسخ بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تضع احتياجات العميل في صدارة أولوياته.

ويبرهن الفوز بلقب أفضل تطبيق على مستوى الشرق الأوسط على كفاءة بنيته التحتية الرقمية، بينما تؤكد الجوائز المحلية تفوقه في تقديم تجربة مستخدم سلسة وأمنة وتوفير خيارات دفع متكاملة للتسهيل على العملاء في معاملاتهم اليومية.

ويؤكد التكريم أيضاً كفاءة البنية التحتية الرقمية لدى البنك، وتركيزه الدائم على الابتكار والسهولة والأمان في كل معاملة يقدمها لمختلف شرائح العملاء.

وتأتي هذه الجوائز المرموقة من مؤسسة عالمية مثل «غلوبال فاينانس» تتويجاً لجهود فريق العمل المتواصلة في البنك من أجل إعادة تعريف التجربة المصرفية الرقمية، و رؤية البنك في الاستثمار بالتكنولوجيا الحديثة، وحرصه على تطوير تطبيقه ليكون الخيار



لا يقتصر تطوير الخدمات الرقمية وتطبيق البنك على الأجهزة الذكية على مجارة أحدث التقنيات، بل يرتكز في المقام الأول على فهم سلوك العملاء وتبسيط رحلتهم المصرفية وفق أعلى درجات الأمان والمرونة. ويُجسد الفوز بهذه الجوائز الجديدة التزام البنك الفعلي باستباق التحولات الرقمية في القطاع المصرفي وصياغة مفهوم جديد للخدمات المبتكرة، ويمثل دليلاً قاطعاً على نجاح خطته حيث يضع الاستثمار في تطوير واجهات المستخدم وسرعة إجراء المعاملات في صلب رؤيته المستقبلية ليكون دائماً الخيار الأول والأكثر موثوقية للعملاء.

الأول والأكثر أماناً وسلاسة في تلبية كافة الاحتياجات المالية اليومية للعملاء.

وتعد هذه الجوائز الأربع بمثابة شهادة استحقاق عالمية تعكس الثقة المتبادلة بين البنك الأهلي الكويتي وعملائه، وتبرز ابتكاره للحلول الرقمية الذكية والشاملة، في وقت يواصل البنك تطوير بنيته لضمان تقديم خدمات مصرفية تتسم بالسهولة، والأمان، والتفوق الاستثنائي في تجربة المستخدم على مستوى المنطقة.

وتمثل هذه الجوائز المرموقة حافزاً إضافياً لمواصلة السعي نحو التميز لتأكيد مكانة البنك الأهلي الكويتي كوجهة رئيسية للابتكار المصرفي في المنطقة،، بحيث

الاتحاد الوطني للموظفين يطلق مبادرة لحوكمة اختيار القيادات الحكومية وترسيخ الجدارة وتكافؤ الفرص البراك: نهدف إلى وضع معايير موضوعية وقابلة للقياس لإحداث نقلة نوعية في شغل الوظائف القيادية

تحقيق الإنجاز والتطوير، ويعزز المساءلة الإدارية. ودعا إلى إنشاء مسار وطني لإعداد وتأهيل القيادات المستقبلية، والعمل على بناء صف ثانٍ من الكفاءات الوطنية المؤهلة لتولي المسؤوليات القيادية، بما يضمن استدامة الكفاءة القيادية وعدم اقتصار عملية التطوير على شاغلي المناصب الحالية. كما اقترح إطلاق منصة رقمية موحدة للتوظيف القيادي تتولى تنظيم إجراءات الإعلان عن الوظائف القيادية، واستقبال طلبات الترشح، وإجراء الاختبارات والتقييمات، ومتابعة النتائج، بما يعزز الشفافية ويرفع كفاءة الإجراءات ويحد من التدخلات غير الموضوعية في عملية الاختيار.

وأكد د. خالد حسين البراك أن القيادة الحكومية ليست مجرد منصب إداري، وإنما مسؤولية تقوم على الكفاءة والإنجاز والنزاهة والقدرة على التطوير، مشددًا على أن تطبيق مبادئ الحوكمة في اختيار القيادات يمثل استثمارًا مباشرًا في كفاءة الجهاز الإداري، ويسهم في ترسيخ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، وتعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات الحكومية.

واختتم البراك بالتأكيد على أن الهدف الأساسي من المبادرة يتمثل في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، واختيار القيادات القادرة على تحمل المسؤولية وتحقيق الإنجاز، بما يسهم في بناء جهاز إداري أكثر كفاءة وفاعلية، وأكثر قدرة على مواكبة المتغيرات وتحقيق مستهدفات الدولة.



د. خالد حسين البراك

القرار، وإدارة الفرق، وقيادة التغيير، إلى جانب ضرورة توثيق أسباب اختيار المرشح النهائي، وترتيب بقية المتقدمين وفق نتائج واضحة وقابلة للقياس.

وأكد البراك ضرورة تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية وتجنب تعارض المصالح في جميع مراحل عملية الاختيار، مشيرًا إلى أهمية ربط استمرار القيادات في مناصبها بنتائج التقييم الدوري ومؤشرات الأداء، بما يضمن استمرار القيادات القادرة على

أكد الاتحاد الوطني للموظفين أن مبادرة حوكمة اختيار شاغلي الوظائف القيادية في الجهات الحكومية تمثل خطوة مهمة نحو تطوير منظومة العمل الإداري، وترسيخ مبادئ الجدارة والكفاءة والإنجاز الفعلي باعتبارها الأساس في اختيار القيادات، بما يسهم في الوصول إلى الكفاءات القادرة على تطوير الأداء الحكومي وتحقيق النتائج، بعيدًا عن الاعتماد على الأقدمية وحدها.

وأوضح رئيس الاتحاد الوطني للموظفين، د. خالد حسين البراك، أن المبادرة تستهدف وضع معايير موحدة وموضوعية وقابلة للقياس لاختيار شاغلي الوظائف القيادية، بحيث تشمل تقييم الإنجازات والأداء السابق، والرؤية المستقبلية، والقدرة على القيادة وإدارة الأزمات، وقيادة التغيير، والابتكار الإداري، والنزاهة والحوكمة، إلى جانب الجاهزية الرقمية والقدرة على التعلم والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.

وقال البراك إن اعتماد هذه المعايير من شأنه أن يعزز تكافؤ الفرص والعدالة في المفاضلة بين المرشحين، ويوفر أساسًا أكثر موضوعية وشفافية لاتخاذ قرارات التعيين في المناصب القيادية، بما يضمن اختيار الشخص الأكثر قدرة على تحمل المسؤولية وتحقيق مستهدفات الجهة الحكومية.

وشدد على أهمية إخضاع المرشحين لاختبارات ومقابلات مهنية وقيادية وفق معايير موحدة، مع تقييم قدراتهم في التعامل مع الأزمات، واتخاذ

«زين» تدعم إطلاق خدمة «أرقامى» عبر «سهل» بالتعاون مع «هيئة الاتصالات»

الخدمة تمكن المواطنين والمقيمين من الاطلاع على جميع خطوط الاتصالات المسجلة بأسمائهم

التعاون الجديد يدعم جهود التحول الرقمي ويُعزز الخصوصية والشفافية



أعلنت زين الكويت عن دعمها لإطلاق خدمة «أرقامى» عبر التطبيق الحكومي المؤخذ للخدمات الإلكترونية «سهل» بالتعاون مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، ضمن الجهود الوطنية المتواصلة لتطوير الخدمات الرقمية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات في دولة الكويت.

وتتيح الخدمة الجديدة للمواطنين والمقيمين الاطلاع بسهولة على جميع خطوط الهاتف وخدمات الاتصالات المسجلة بأسمائهم لدى مختلف شركات الاتصالات، بما يساعدهم على التحقق من دقة بياناتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود أي خطوط غير معروفة أو غير مُستخدمة.

ويأتي دعم زين لهذه المبادرة امتداداً لجهودها المستمرة في حماية خصوصية عملائها وتعزيز أمن بياناتهم، وتوفير تجربة رقمية أكثر وضوحاً وموثوقية، إلى جانب رفع مستوى الوعي بأهمية متابعة الخدمات المسجلة بالبيانات الشخصية والمحافظة على سلامتها.

وتؤمن زين بأهمية تكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص في تسريع

«أرقامى» عبر تطبيق «سهل» للتحقق من الخطوط المسجلة بأسمائهم لضمان صحة بياناتهم وحماية خصوصيتهم الرقمية.

وسهولة الاستخدام، وتعزيز ثقة المستخدمين بالمنظومة الرقمية. ودعت زين عملاءها إلى استخدام خدمة

مسيرة التحول الرقمي وتحقيق الأهداف التنموية للدولة، من خلال توظيف الحلول التقنية لتطوير خدمات حكومية آمنة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الخليج للتأمين تحقق 23.8 مليون دينار كويتي صافي ربح خلال النصف الأول من 2026

إيرادات التأمين	صافي الربح	صافي إيرادات الاستثمار	مجموع الأصول	إجمالي حقوق الملكية
399.4	23.8	34.8	1.5	283.9
مليون دك	مليون دك	مليون دك	مليار دك	مليون دك
1.3 مليار دولار	76.7 مليون دولار	112.4 مليون دولار	4.85 مليار دولار	916.4 مليون دولار

وبلغ مجموع الأصول 1.5 مليار دينار كويتي (4.85 مليار دولار أمريكي) كما في 30 يونيو 2026 بالمقارنة مع 1.33 مليار دينار كويتي (4.28 مليار دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2025 بزيادة قدرها 175.9 مليون دينار كويتي (567.8 مليون دولار أمريكي) ونسبتها 13.3%.

فيما تواصل تعزيز حضورها الدولي وقدراتها التشغيلية، تبقى مجموعة الخليج للتأمين من أكبر شركات التأمين وأكثرها تنوعاً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تركز على تصميم نظام تأمين بيئي قيماً.

وتقدّمت المجموعة بالشكر إلى عملائها والمساهمين، لاسيما شركة فيرفاكس، والسادة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لاستراتيجية المجموعة، فيما توجهت بالتقدير إلى موظفيها على جهودهم القيمة، والشكر موصول لكافة الجهات الرقابية بدولة الكويت لتعاونهم الدائم لتطوير قطاع التأمين الكويتي.

أمريكي) عن نفس الفترة من العام السابق. وبلغت قيمة صافي إيرادات الاستثمار مبلغ 34.8 مليون دينار كويتي (112.4 مليون دولار أمريكي) خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 23.2% أو ما يعادل 6.6 مليون دينار كويتي (21.2 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع 28.2 مليون دينار كويتي (91.2 مليون دولار أمريكي) عن نفس الفترة من العام السابق. وقد بلغت القيمة الدفترية للسهم 998 فلساً كما في 30 يونيو 2026 بالمقارنة مع 929 فلساً في 31 ديسمبر 2025 بارتفاع نسبته 7.4%.

كما بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم مبلغ 283.9 مليون دينار كويتي (916.4 مليون دولار أمريكي) كما في 30 يونيو 2026 بارتفاع قدره 7.4% مقارنة بحقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2025 والتي بلغت 264.2 مليون دينار كويتي (852.9 مليون دولار أمريكي).

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين أن المجموعة حققت أرباحاً صافية بقيمة 23.8 مليون دينار كويتي (76.7 مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل ربحية 78.06 فلساً (0.252 دولار أمريكي) للسهم الواحد خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 89.2% أو ما يعادل 11.2 مليون دينار كويتي (36.2 مليون دولار أمريكي) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك بالمقارنة مع أرباحاً صافية بقيمة 12.6 مليون دينار كويتي (40.5 مليون دولار أمريكي) بربحية 38.68 فلس (0.125 دولار أمريكي) للسهم الواحد عن نفس الفترة من العام السابق.

هذا وقد بلغت إيرادات التأمين مبلغ 399.4 مليون دينار كويتي (1.3 مليار دولار أمريكي) خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 11.1% أو ما يعادل 39.8 مليون دينار كويتي (128.6 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع 359.6 مليون دينار كويتي (1.2 مليار دولار

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



ضمن التزامه المستمر بالاستثمار في الكفاءات الوطنية وإعداد قيادات المستقبل

بنك الخليج يختتم برنامج «Beyond Ajyal» لتطوير القيادات بالتعاون مع «يوروبوموني» برنامج متكامل امتد على مدى أربعة أشهر لتطوير القيادات الإدارية الوسطى



محاور تدريبية شملت القيادة والابتكار والتفكير الاستراتيجي وفهم الأعمال

الأداء المؤسسي وإعداد كوادر قادرة على قيادة مسيرة التحول والنمو خلال المرحلة المقبلة. ويواصل بنك الخليج، من خلال برامجه ومبادراته المتنوعة، ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التعلم المستمر والابتكار والتميز، واضعاً تطوير موظفيه وتمكينهم في مقدمة أولوياته، باعتبارهم القوة الدافعة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومواصلة مسيرة النجاح المستدام.

ويعتبر بنك الخليج أحد البنوك الرائدة في الكويت، بإجمالي موجودات 8 مليار دينار كويتي كما في نهاية مارس 2026، حيث يقدم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة إلى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضم 45 فرعاً وأكثر من 260 جهاز صرف آلي موزع في جميع أنحاء الكويت.

كما تضمن البرنامج محتوى تعليمياً متخصصاً في مجال الصيرفة الإسلامية، شمل الأطر التنظيمية والرقابية، والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وحلول التمويل الموجهة للأفراد والشركات، إلى جانب إدارة المخاطر المتقدمة، بما يعزز جاهزية المشاركين لمواكبة المتغيرات والفرص المستقبلية في القطاع المصرفي.

وإلى جانب الجلسات التعليمية والتدريبية، استفاد المشاركون من جلسات فردية للتدريب والتوجيه، أتاحت لهم فرصة تقييم مسيرتهم في التطور القيادي، وتحديد جوانب القوة وفرص التحسين، وتعزيز قدراتهم على توظيف المعارف والمهارات المكتسبة ضمن أدوارهم ومسؤولياتهم اليومية.

وأكد بنك الخليج أن برنامج «Beyond Ajyal» يمثل امتداداً لجهوده المتواصلة في اكتشاف المواهب وتطوير القيادات من داخل البنك، بما يساهم في تعزيز استدامة

اختتم بنك الخليج بنجاح برنامج «Beyond Ajyal» لتطوير القيادات، الذي نُفذ بالتعاون مع «يوروبوموني» على مدى أربعة أشهر، بهدف تعزيز قدرات القيادات الإدارية الوسطى في البنك وإعدادهم لتولي مسؤوليات قيادية أكبر خلال المرحلة المقبلة.

ويعكس البرنامج التزام بنك الخليج المتواصل بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات الوطنية، من خلال بناء قاعدة قوية من القيادات المؤهلة والقادرة على مواكبة تطورات القطاع المصرفي، ودعم الأولويات الاستراتيجية للبنك وتوجهاته المستقبلية.

وقدم برنامج «Beyond Ajyal» للمشاركين رحلة تعليمية متكاملة، شملت مجموعة من المحاور الرئيسية، من بينها القيادة الذاتية، والقيادة المؤسسية، والابتكار، والتفكير الاستراتيجي، وفهم الأعمال، بما يساهم في تعزيز مهاراتهم القيادية وتوسيع رؤيتهم المهنية وقدرتهم على اتخاذ القرارات الفعالة.

محتوى متخصص في الصيرفة الإسلامية وإدارة المخاطر

جلسات تدريب وتوجيه فردية لتحويل المعارف المكتسبة إلى ممارسات عملية

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



عودة المنصات البحرية للتشغيل تنعش سلاسل إمداد الطاقة في السعودية



وفي اليوم التالي مباشرة، أعلنت «الحفر العربية» تلقيها إشعارات باستئناف تشغيل ما تبقى من منصاتها البحرية المعلقة، متوقعة أن يصل معدل تشغيل أسطولها البحري إلى 100 في المائة مع نهاية الربع الثالث من عام 2026.

وذكرت الشركة أن استئناف تشغيل هذه المنصات يعكس استمرار تعافي نشاط قطاع الحفر البحري، معتبرة أن الوصول إلى تشغيل كامل للأسطول يمثل محطة مهمة تعزز جاهزيتها التشغيلية وقدرتها على تلبية احتياجات السوق.

وكانت «الحفر العربية» قد أعلنت، في يوليو (تموز) الماضي، إمكانية استئناف تشغيل ثلاث منصات حفر بحرية كانت قد علقت أعمالها مؤقتاً بسبب الظروف الإقليمية، موضحة أن التعليق جاء كإجراء احترازي بالتنسيق مع العملاء والجهات المعنية، مع إعطاء الأولوية لمتطلبات السلامة.

المنطقة، ويعكس متانة الأساسيات التي تقوم عليها سوق الحفر البحري في دول الخليج، موضحة أن تعليق بعض المنصات كان راجعاً إلى تطورات إقليمية، لا إلى ضعف في الطلب.

وعلق الرئيس التنفيذي لـ«أديس القابضة»، محمد فاروق، على هذا التطور قائلاً إنه يعبر عن انفراج إيجابي في الوضع الإقليمي، مقروناً بجاهزية فرق العمل لاستئناف النشاط، مشدداً على أن سلامة الموظفين والأصول تبقى في مقدمة أولويات الشركة. وأبقت «أديس» على توقعاتها للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لعام 2026 ضمن نطاق 4.50 إلى 4.87 مليار ريال (1.20 إلى 1.30 مليار دولار)، وهو ما يستند إلى حجم المجموعة واتساع انتشارها الجغرافي عبر 123 منصة حفر، إضافة إلى الوفورات التشغيلية الناتجة عن استحوادها على «شيلف دريلينغ».

الموانئ وقواعد الدعم اللوجستي إلى مواقع العمل.

وبالتالي، فإن عودة المنصة إلى التشغيل تعني عودة الطلب إلى سلسلة واسعة من الأنشطة المرتبطة بها، من النقل والموانئ والمستودعات إلى المعدات والصيانة والخدمات الهندسية والفنية.

«أديس» أولاً... ثم «الحفر العربية»

وكانت «أديس القابضة» الشركة التابعة لـ«صندوق الاستثمارات العامة»، أول من أعلن تلقيها إخطارات باستئناف العمل في جميع منصاتها البحرية التي غُلق تشغيلها مؤقتاً في السعودية يوم الثلاثاء، مؤكدة أن معدلات تشغيل منصات الحفر المرفوعة المتعاقد عليها تتجاوز 90 في المائة، بدعم من مستويات إيجار يومي مرتفعة. وأشارت الشركة إلى أن استئناف العمل يمنح رؤية أوضح لمستويات النشاط في

تستعيد السعودية تدريجياً طاقتها التشغيلية في قطاع الحفر البحري، بعد إعلان شركتي «أديس القابضة» و«الحفر العربية»، خلال يومين متتاليين، استئناف تشغيل منصاتهما البحرية التي كانت معلقة مؤقتاً، في تطور يعيد جزءاً مهماً من الأسطول البحري إلى العمل، ويعزز وضوح مستويات النشاط في سوق الحفر.

والمنصة البحرية هي منشأة متخصصة تستخدم لحفر آبار النفط والغاز في البحر، وتضم معدات وأنظمة وطواقم فنية لتنفيذ عمليات الحفر والتحكم في الآبار، إلى جانب أعمال صيانة الآبار وإعادة تأهيلها والعمليات المرتبطة بتطوير وإنتاج الحقول. وتحتاج هذه المنصات إلى إمدادات مستمرة من المعدات وقطع الغيار ومواد وكيمياويات الحفر، إضافة إلى خدمات الصيانة والسلامة والإعاشة ونقل العاملين، فيما تتولى سفن الإمداد نقل جانب كبير من احتياجاتها من

70 مليار دولار من «الديون الخفية» تقلق مستثمري سندات الذكاء الاصطناعي

وتعكس هذه الصفقات اتجاهاً متنامياً نحو استخدام التمويل المدعوم بالأصول والعقود المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بدلاً من تحميل شركات التكنولوجيا نفسها كامل تكلفة التوسع في البنية التحتية.

«إنفيديا» توسع دورها في تمويل الطفرة

وتعتزم «إنفيديا» تقديم آلية لدعم القيمة المتبقية قد تغطي ما يصل إلى 25 في المائة من قيمة بعض الفرص، وفقاً للرئيس التنفيذي للشركة جنسن هوانغ. ويستهدف هذا الترتيب فتح المجال أمام تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال المستقلة لتمويل التوسع في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، مع محاولة إبقاء المخاطر ضمن مستويات يمكن السيطرة عليها.

وتأتي هذه الخطوة ضمن شراكة تمويلية ضخمة أعلنتها «إنفيديا»، يشارك فيها 6 من كبار مديري الاستثمار الأميركيين؛ بهدف توفير ما يصل إلى 500 مليار دولار لتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي لعملاء شركة الرقائق.

ويعكس حجم التمويل المتوقع مدى ضخامة الاستثمارات المطلوبة لبناء مراكز البيانات وتوفير الرقائق ومعدات الشبكات والطاقة اللازمة لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لكنه في الوقت نفسه يزيد من حجم المخاطر التي قد تنتقل إلى أسواق الائتمان.

قد تصبح التزامات بمليارات الدولارات في حال تراجع الطلب على الرقائق أو انخفاض قيمة معدات مراكز البيانات. وفي هذه الحالة، قد تضطر الشركات التي قدّمت الضمانات إلى تحمل جزء من الخسائر بدلاً من تركها بالكامل على عاتق المقرضين.

وتعتمد الصفقات على هياكل تمويلية معقدة تسمح بفصل الديون عن الميزانيات الرئيسية للشركات. وفي أحد النماذج، تقرض شركة ذات غرض خاص لشراء الرقائق أو معدات الحوسبة، بينما يتم دعم الدين بالتدفقات النقدية الناتجة عن عقد مع شركة تستخدم تلك التكنولوجيا.

ويعني ذلك أنَّ المقرضين يعتمدون على قيمة المعدات والتدفقات النقدية المستقبلية للعقود لتأمين القروض. وإذا توقف العميل عن السداد، يمكن إعادة تأجير الأصول أو بيعها لسداد الدين. أما إذا لم تكفِ عائدات البيع أو إعادة التأجير لتغطية الالتزامات، فيمكن أن يتدخل الطرف الذي قدّم الضمان لتغطية الفارق.

وتكشف 3 صفقات رئيسية عن حجم هذه السوق الناشئة. فقد بلغت صفقة «بينيه» التابعة لشركة «ميتا» نحو 28 مليار دولار، بينما وصلت صفقة «سوبايبيلا» التابعة للشركة إلى 13 مليار دولار. وفي حالة أخرى، بلغت صفقة «بيغ سكاي» التي نفّذتها «برودكوم» لصالح شركة «أنثروبك» نحو 29 مليار دولار، وفق «بلومبرغ».

تزداد مخاوف مستثمري السندات من التزامات ائتمانية محتملة بنحو 70 مليار دولار مرتبطة بموجة الإنفاق الهائلة على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بعدما بدأت شركات التكنولوجيا والرقائق في استخدام ترتيبات تمويلية وضمائم لا تظهر بصورة مباشرة في ميزانياتها. ويخشى المستثمرون من أن تتحوّل هذه الالتزامات إلى أعباء فعلية إذا تعرّض قطاع الذكاء الاصطناعي لانكماش حاد أو تراجع الطلب على الرقائق ومعدات مراكز البيانات.

وتبرز شركة «إنفيديا» في قلب هذه الترتيبات، بعدما أصبحت مستعدة لتقديم عشرات المليارات من الدولارات ضمانات للقيمة المتبقية في صفقات ديون مرتبطة بالتوسع في الذكاء الاصطناعي. وتتيح هذه الآلية للشركات التي تشتري الرقائق أو تستثمر في مراكز البيانات الوصول إلى التمويل بتكلفة أقل، مستفيدة من قوة المركز الائتماني لشركات التكنولوجيا الكبرى.

وتأتي هذه الترتيبات في وقت يتسارع فيه الطلب على قدرات الحوسبة اللازمة لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، ما يدفع شركات مثل «إنفيديا» و«برودكوم» إلى دعم مبيعاتها لعملاء القطاع، من دون تحمل كامل الديون المرتبطة بهذه الاستثمارات مباشرة في ميزانياتها.

لكن هذا النموذج يثير قلق مستثمري السندات، لأنّ الضمانات التي تبدو محدودة المخاطر خلال فترة الازدهار

«الفيدرالي» المنقسم... محضر يوليو يكشف حسابات سبتمبر



المستثمرون يترقبون إشارات جديدة من اجتماع «الاحتياطي» الأخير... وبيانات الصين في الواجهة

أوروبا... الطاقة والتضخم تحت المجهر

وفي أوروبا، تتركز الأنظار على القراءات الأولية لمؤشرات مديري المشتريات لشهر أغسطس في فرنسا وألمانيا ومنطقة اليورو، والتي ستقدم مؤشرات على أداء اقتصادات المنطقة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وتصادد التوترات الجيوسياسية. كما تصدر بيانات الوظائف والأجور في بريطانيا يوم الثلاثاء، تليها أرقام التضخم لشهر يوليو يوم الأربعاء. وتعد حركة الأجور المؤشر الأهم لتقييم التأثيرات الثانوية للتضخم الناجم عن حرب إيران، وسط توقعات الأسواق بإمكانية رفع بنك إنجلترا لأسعار الفائدة قبل نهاية العام. وتتوقع «إنفستك» تراجع المؤشر المركب لمنطقة اليورو، مع استمرار الجمود بين الولايات المتحدة وإيران بشأن مضيق هرمز، الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط والغاز مجدداً.

بيانات الصين واليابان ترسم صورة النمو

وفي آسيا، تصدر البيانات الصينية لشهر يوليو (تموز) المشهد، حيث تُصدر السلطات يوم الاثنين حزمة بيانات مهمة لشهر يوليو (الإنتاج الصناعي، مبيعات التجزئة، والاستثمار في الأصول الثابتة). وتتوقع المؤسسات المالية مثل «غولدمان ساكس» استمرار ضعف الأداء في القطاع العقاري والصناعي، مما يعزز التوقعات بالمزيد من الدعم الحكومي.



ولا يقتصر اهتمام الأسواق على محضر «الفيدرالي»، إذ تتجه الأنظار أيضاً إلى مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية، تشمل القراءة الأولية لمؤشرات مديري المشتريات لشهر أغسطس، ومسحي «إمباير ستيت» و«فيلادلفيا» للتصنيع، إلى جانب بيانات الإنتاج الصناعي وأسعار الواردات والصادرات وبدء بناء المنازل ومبيعات المنازل قيد الانتظار.

وفي كندا، تُصدر بيانات التضخم لشهر يوليو يوم الاثنين، حيث يتوقع الخبراء استقرار الضغوط السعيرية الأساسية، مما يدعم اتجاه البنك المركزي الكندي للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال ما تبقى من عام 2026.

السياسة يميلون إلى رفع أسعار الفائدة في سبتمبر (أيلول). وكانت اللجنة قد صوتت بأغلبية 9 مقابل 3 للإبقاء على سعر الفائدة ضمن نطاق 3.50 إلى 3.75 في المائة، فيما أيد ثلاثة أعضاء رفعها لكبح التضخم الذي لا يزال أعلى من المستهدف.

وتراجعت رهانات المستثمرين على رفع الفائدة الشهر المقبل بعد صدور بيانات وظائف أميركية أضعف من المتوقع، إلى جانب انخفاض طفيف في التضخم. وتسعر أسواق المال الأميركية حالياً احتمالاً يبلغ 27 في المائة لرفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، فيما لا يتم تسعير رفعها بالكامل قبل أوائل العام المقبل.

تتجه الأنظار إلى مجموعة من البيانات والقرارات الاقتصادية التي قد ترسم ملامح السياسة النقدية وحركة أسواق العملات والسندات، وفي مقدمتها محضر اجتماع «الاحتياطي الفيدرالي» لشهر يوليو المقرر صدوره الأربعاء، بحثاً عن إشارات بشأن توجهات صانعي السياسة النقدية وإمكان رفع أسعار الفائدة في سبتمبر حيث يتزامن ذلك مع تراجع توقعات المستثمرين بعد صدور بيانات وظائف أميركية أضعف من المتوقع وانخفاض طفيف في التضخم، فيما لا تزال الأسواق تسعر احتمالاً يبلغ 27 في المائة لرفع الفائدة الشهر المقبل. وفي أوروبا، تبرز بيانات مؤشرات مديري المشتريات والتضخم في بريطانيا، بينما تتركز الأنظار في آسيا على حزمة من البيانات الصينية واليابانية، وسط استمرار تأثير ارتفاع أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية. كما تواصل الأسواق متابعة أسعار النفط وتطورات الشرق الأوسط، ولا سيما المساعي الأميركية - الإيرانية واحتمالات إعادة فتح مضيق هرمز.

محضر «الفيدرالي» في الواجهة في الولايات المتحدة، يترقب المستثمرون صدور محضر اجتماع «الاحتياطي الفيدرالي» لشهر يوليو (تموز) يوم الأربعاء، بحثاً عن مؤشرات تكشف مدى الانقسام داخل لجنة السوق المفتوحة، وما إذا كان صانعو

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في إرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.me/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

مؤشر جديد قد يمنح «أوبك» أداة إنذار مبكر في أسواق النفط الثقيل

في وقتٍ تسعى فيه فنزويلا لاستعادة حضورها الكامل في السوق النفطية ببراميل نفطها الثقيل، تقترح دراسة صادرة عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية «كابسارك» حلاً لواحدة من أقدم الثغرات في بنية أسواق النفط العالمية: غياب مؤشر مرجعي لقياس وضع سوق لهذا النوع من الخامات.

وتقول الدراسة، التي نشرتها دورية «إنرجي إيكونوميكس» هذا الشهر بعد نشرها على موقع «كابسارك»، إن «أوبك» وصناع السياسات البترولية في الدول المصدرة قد يستوحون من المؤشر إشارات على تعرض السوق لضغط، مبنية على رصد اختلالات في مراكز تخزين النفط الثقيل الكبرى. اقرأ أيضاً: «أوبك» ترى نمواً في الطلب على النفط لعقود يحتاج إلى 17.7 تريليون دولار استثمارات

وتنطلق الدراسة، التي أعدتها جينفر كونسيدين وفيليب غالكن وكارلو أندريا بولينو وعبدالله الدايل من مفارقة أن الخامات الثقيلة والثقيلة جداً تشكل من 50% إلى 70% من احتياطات النفط العالمية، إلا أن حصتها لا تتجاوز 15% من الإنتاج العالمي، نظراً لصعوبة استخراجها وتكريرها.

يرى وائل مهدي، خبير أسواق النفط السعودي والمؤلف المشارك لكتاب «أوبك في عالم النفط الصخري»، أن عدم وجود مؤشر لقياس وضع سوق الخامات الثقيلة يشكل «ثغرة حقيقية»، إذ أن مراجع التسعير العالمية كنفط برنت وغرب تكساس الوسيط هما مؤشران عالي السيوالة لكنهما يعكسان في الأساس قيمة الخامات الأخف، ولا يلتقطان دائماً اقتصادات البراميل الأثقل والأعلى محتوى من الكبريت.

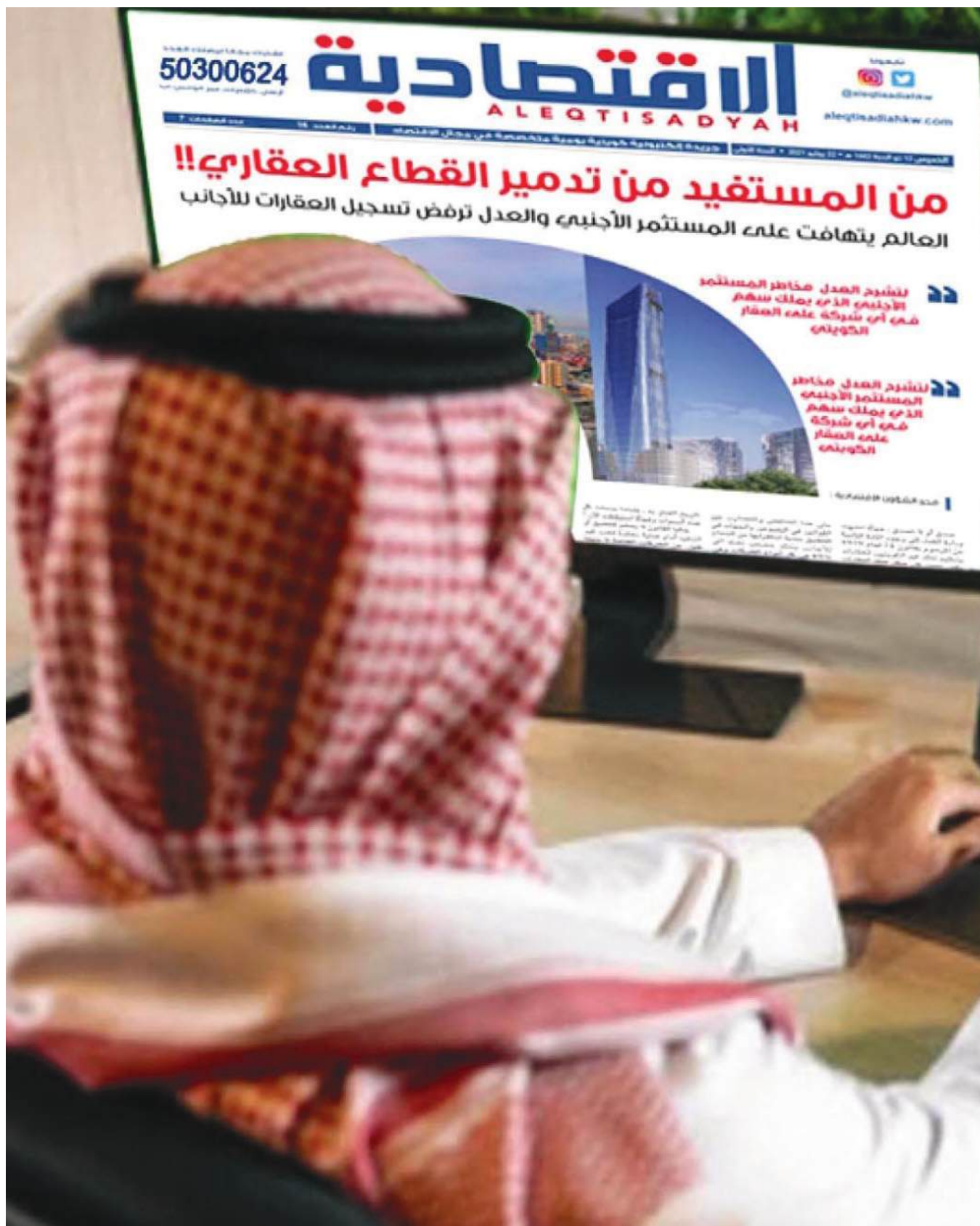
ويضيف أن الخام الثقيل «يظل ذا أهمية استراتيجية لمنظومة التكرير العالمية»، إذ استثمرت مصافي معقدة كثيرة «مليارات الدولارات في وحدات التكسير الهيدروجيني ونزع الكبريت خصيصاً لمعالجة اللقيم الأثقل».

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf